



فہم جیادان شہداء - شمار

المحل
و
العمل الصائب في الربط والربط
و
قصيدة متنوعة الحية
استاد حسن زاده می

العمل

و

العمل الصائب في الربط والربط



مركز تحقيقات كليات العلوم الإسلامية

قصيدة ممنوع الحيرة

استاذ حضرت آية الله بن زادة آملی



مشخصات کتاب *

- * نام کتاب : ۱ - الجعل ۲ - العمل الضابط فی الرباطی و
الرباط ۳ - قصيدة ینبوع الحیوة .
- * تألیف : استاد گرانقدر آیه الله حسن زاده آملی .
- * تاریخ انتشار : سال ۶۸
- * چاپ : اول
- * چاپخانه : چاپ مهرا
- * تیراژ : ۵۰ هزار نسخه .
- * قطع : وزیری
- * ناشر : انتشارات قیام ، قم ، خیابان شهدا ، ممتاز .
- * کلبه حقوق چاپ و نشر برای ناشر محفوظ است .

گروهک و اصف قم تلفن ۴۶۱۸۰

۱- العمل



مرکز تحقیقات کامپیوتر و علوم اسلامی

کتابخانه	
مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی	
شماره ثبت:	۳۰۲۳۰
تاریخ ثبت:	



مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي فطر السموات والأرض، وجعل الظلمات والنور
والصلوة على عباده الصالحين سيما سيد الكل في الكل خاتم النبيين و
آله الطاهرين .

وبعد فيقول العبد الحسن بن عبد الله الطبري الآمل في
المدعوب ((حسن زاده آملی)) : هذه وحيزة تشير الى امهات مباحث
الجعل و اصولها ، مما عطلتها يداه رجاء أن تفيد اهل البحث و
التنقيب حول المسائل الحكمية .

من المباحث المهمة الحكمية التي يجب العناية بها و لفت النظر
اليها جداً، مبحث الجعل . و في هذا المبحث ينكشف حقيقة الأمر في
معنى صدور الاشياء عن جاعلها الواجب بالذات، و يعلم وجه آراء الحكماء
في اعتبارية الماهية أو الوجود، أو اصاله أحد هما تحققاً و اعتبارية صاحبه .
ثم المتدرّب البصير في الحكمة المتعالية يجدس من هذا المبحث
حدسا نوريا ملكوتيا أن ما سلك القوم في مثوى غواسق الماهية كسراب
بقية يحسبه الظمان ماء حتى اذا جاءه لم يجد شيئا و وجد الله عنده
فوقه حسابه .

و هذا المبحث الجليل من شعب البحث عن العلة و المعلول كما يعطيه الفحص الدقيق و الغور العميق في المسائل الحكمية . وان كان الأمر فوق التفوه بالعلة و المعلول و اشمخ من ذلك بمراحل حقا . و لنفاسة هذا المبحث قد دون بعض الفضلاء رسالة في الجعل موسومة : ((بالقول الوسيط في الجعل المؤلف و البسيط)) و هي و ان كانت نافعة في موضوعها و لكن ما يجب أن يشار اليه في المقام قد فات عنها .

و البحث عن الجعل يتشعب بشعوب عديدة طائفة منها من المسائل الدارجة في الحكمة الرائجة ، و شذمة منها متعركة في الحكمة المتعالية و الصحف العرفانية و هي ما نتلوها عليك و نهددها اليك :

الف - منها أن مسألة اصالة الوجود في الجعل غير مسألته أصالته في التحقق لأن القائلين بجواز الترجيح بلا مرجح ، أو الأولوية الذاتية ، أو البخت و الاتفاق يمكنهم البحث في أصالة الوجود أو الماهية في التحقق دون الجعل . اذا لممكن زوج تركيبى له ماهية و وجود . بل يمكن للآلهى ايضا التكلم فيها قبل اثبات الصانع بخلاف مسألة الجعل . فان قلت : كل من قال من الآلهيين بأصالة أحدهما في التحقق قال باصالته في الجعل و بالعكس ، فثبوت أصالة الوجود أو الماهية في التحقق يغنى عن اثبات أصالته في الجعل لما بينهما من التلازم ، فما الحاجة الى عقد باب على حدة ؟

قلت : ليس الأمر كما زعمت فان بعضا من الحكماء القائلين بأصالة الوجود في التحقق يقول بأصالة الاتصاف في الجعل ،

فتحقق الوجود أو الماهية لا يثبت الاتصاف ولا ينفيه .
على أن غرضهم بيان اقسام الجعل، و الاشارة الى اصحاب الأقوال
فيه تفصيلا لما يترتب عليه من الفوائد . هذا ما افاده الحكيم الهيدجى
(ره) فى تعليقاته على مبحث جعل المنظومة (ص ١٣٧ / ط ١) .
وانا اقول : المطلب الاهم فى المقام ان تعلم ان انتهاء الممكنات الى
واجب الوجود بالذات مسلم عند الكل حتى عند الدهرى فانه قائل
بأن الجواهر الأفراد واجبة بذاتها والممكنات انما تحقق من
تأليفها و تركيبها . ولذا قلنا فى كتابنا الف نكتة و نكتة ان المتكلمين
فى تمسكهم بابطال الدور و التسلسل فى اثبات الواجب لم ياتوا بما
يجاب الدهرى به . لانه لا ينكر الانتهاء الى الواجب فالامر الاهم فى
افحامه ان يثبت الانتهاء الى الواجب الواحد العالم المرید المديـر
المدير و ليست الجواهر الافراد كذلك . فراجع الى النكتة ٩٤٩ منه .
و الفيلسوف الالهى يبحث عن اجزاء الجسم تارة فيجده مؤلفا
من الهيولى و الصورة فينتقل من ازدواجهما الى اصل مفارق يقيم
احدهما بالآخر فيثبت من هذا الطريق خالقاً برا قيوما قائماً على الأجسام .
وأخرى يجده مؤلفاً من اجزاء صغار صلبة لا تتجزى اى الجواهر الافراد
فينتقل من تأليفها الى جامع لها مدبر فيها تدبيراً اراد يافى ثبت بهـذا
الطريق موجود او اجبا بذاته خالقاً مرید امتصفاً بجميع الكلمات غير المتناهية .
و اخرى يجده مركباً من الوجود و الماهية كغيره من الممكنات الاخرى
فينتقل من ازدواجهما الى جاعل الماهية موجودة و هو الله سبحانه .

كما انه يجد الاجرام و الاجسام متحركة على نظم موزون ، و برنامج

منظوم على نسق واحد حارت العقول في وحدة نظامها وحسن سيرتها
و صورتها ، و كلت الألسن في اعراب حركات كلمة منها فينتقل من الحركة
الى محرّكها العالم المدبر القائم عليها . على ان الطرق الى اللّٰه
سبحانه بعدد انفاس الخلائق .

و العارف ينظر بنور برهان الصديقين على وجهه الاتم انسه
تعالى هو الاول و الآخر و الظاهر و الباطن ، يا من دل على ذاته
بذاته ، فيحتاج في اثبات العالم الى دليل . فالماهيات في منظّمه
الاعلى كسراب بقيعة يحسبه الظمان ماء .

فالوجود عنده هو مساوق الحق ليس بمجعل بل هو الحـق
المتحقق في عظمت جلاله و جبروت كبريائه . و الماهيات اوعية تحققها
هي الاذهان لاغير . و انما تنتزع و تعتبر من حدود اطوار الوجود و
شئونه و آياته . و تلك الحدود تعتبر بما يلينا لا بما يليه لانها بما يليه
لاحدود لها لقيامها بها كامواج البحر مثلا تعتبر حدودها بما يلينا
لا بما يلي البحر لانها لاحدود لها من تلك الجهة ، فافهم .

و على ذلك التدقيق نبّهت على انه يصدق قولنا : الماهية ليست
بموجودة ، و لا يصدق قولنا : الوجود ليس بموجود .

قال المحقق الطوسي في المسألة الثالثة من ثانی المقصد الاول
من تجريد الاعتقاد : كما تتحقق الحاجة في المركب فكذا في البسيط .
قال الشارح القوشجي : اختلفوا في ان الماهيات الممكنة هل
هي مجعولة بجعل جاعل ام لا على اقوال ثلاثة :

الاول ما اختاره المصنف و هو انها كلها مجعولة بجعل الجاعل
سواء كانت مركبة او بسيطة .

- الثانى انها غير مجعولة مطلقا مركبة كانت او بسيطة .
- الثالث ان المركبة مجعولة بخلاف البسيطة . انتهى .

اقول : المستفاد من كلام المحقق الطوسى فى شرحه على النمط الرابع من اشارات الشيخ ، ومن كلماته الاخرى هو عدم اعتقاده فى مجعولية الماهيات برأسها اصالة ، و مراده من تحقق الحاجة فى المركب و البسيط باعتبار صيرورتها موجودة بتبعية الوجود بضرب من الاعتبار الذهنى فى تغايرهما ، ومن ذهب الى انها غير مجعولة مطلقا ناظر الى جعلها بالأصالة فالقولان واحد .

و القول الثالث ناظر الى ان البسائط كالأعراض مجعولة بجعل الماهيات الموجودة فى الخارج فهى موجودة بالتبع ايضا فان جعل زيد فى الخارج هو جعله متكما بكم كذا ، و متلونا بلون كذا ، و هكذا ، لان الجعل مرة يتعلق بالماهيات ، و اخرى باعراضها ، فالاقوال ناظرة الى امر فارد و لا تنازع فيها .

وهذا نحو جعل الجنس و الفصل فى انهما واحد فى الرابعة من ثانى المقصد الاول من تجريد الاعتقاد للمحقق الطوسى : و جعلهما واحد . و قال الشارح العلامة فى كشف المراد : انما كان جعلهما واحدا لان الفاعل لم يفعل حيوانا مطلقا ثم يميزه بانضمام الفصل اليه فان المطلق لا وجود له ، بل جعل الحيوان هو بعينه جعل الناطق . و اعتبر هذا فى اللونية فانها لو كان لها وجود مستقل فهى هيئة اما فى السواد فيوجد السواد لا بها هذا خلف ، اوفى محله فالسواد عرضان لون و فصله لا واحد هذا خلف فجعله لونا هو بعينه جعله سوادا . و هكذا فى آخر الفصل الثانى من ذلك المقصد حيث قال : و جعل الجنس و الفصل واحد الخ .

ب - ومنها الكلام فى لفظ الجعل : اعلم ان الجعل من الافعال المتعدية الى مفعولين متحدين مصداقا متغايرين مفهوما كالفعل القلوب لامثل الاعطاء و الاحفار و الاطعام وغير ذلك . وقد يجيى بمعنى خلق فيتعدى الى مفعول واحد . و الجعل بالمعنى الثانى هو الجعل البسيط ، و بالاول هو الجعل المؤلف ، و يعبر عنه بالجعل المركب ايضا .

و الجعل البسيط هو جعل الشئ و افاضة نفس الشئ ، و المؤلف جعل الشئ شيئا . فالجعل البسيط ما كان متعلقة الوجود النفسى ، و المؤلف ما كان متعلقة الوجود الرابط . و العارف الحافظ يشيىر الى الجعل البسيط فى قوله :

گفتم اين جام جهان بين به تو كى داد حكيم

مرکز تحقیقات کلامی تبریز

گفت آن روز که این گنبد مینامی کرد

ج - ومنها ان اثر الجعل بالذات ماذا ؟ فقد اختلفوا فى الجعل البسيط على اقوال ثلاثة : و ذلك لان الممكن مجعول ، و كل ممكن زوج تركيبى له ماهية و وجود ، و بينهما اتصاف لامحالة اى اتصاف الماهية موجودة . و قد يعبرون عن الاتصاف بالصورورة و النسبسة و نحوهما ايضا .

فذهب بعض الى ان الماهية مجعولة بالذات . و بعضهم الى ان الاتصاف مجعول بالذات . و بعض آخر الى ان الوجود مجعول بالذات . و هذا هو الحق عندنا و عند قاطبة المحققين من اساطين الحكمة و مشايخ العرفان . ولكن ينبغى التدبر فى معنى الجعل على ذلك المبنى الحكيم اعنى الوجود الحق الصمدى حتى يتضح

التمييز بين الجاعل و المجعل ، و خلق الاشياء من العدم ، و صدورها عن جاعلها . و بالتدبر يتبين لك ان الوجود ليس بمجعل على النحو المرتكز في الازهان الساففة بل الوجود هو الاصل في التحقق ليس الا الصمد الحق و اسماءه و صفاته و افعاله و شئونه و اطواره .

و الجعل يرجع الى ظهوره سبحانه في مظهره ، و المظاهر ليس الا تعينات المطلق بقيود المجعلوات القائمة به فافهم . و يمكن تأويل الاولين الى هذا الوجه حتى يرتفع الخلاف فتدبر .

د - ومنها ان الجعل المؤلف يختصّ تعلقه بالعرضيات المفارقة لخلو الذات عنها فلا يتصور بين الشئ و نفسه ، ولا بينه و بين ذاتياته ولا بينه و بين عوارضه اللازمة ، كالانسان انسان ، و الانسان حيوان ، و الاربعة زوج ، لانها نسب ضرورية و مناط الحاجة هو الامكان ، و الوجوب و الامتناع مناط الغنى و لذا قال الشيخ :

ما جعل الله الشمس مشمسا ولكن اوجده (المنظومة في الحكمة

صفحة ٥١ ط ١) .

و في القول الوسيط : الجعل يتعلق اجماعا بالصفات الزائدة المتأخرة عن الوجود ، المتفرعة عليه كالقيام و القعود . ولا يتعلق اتفاقا بالصفات المتقدمة عليه كالا مكان و الاحتياج الى العلق و جوب بالغير و اما تعلقه بالوجود و ما يساوقه كالتشخص و التمييز و التقرر فمختلف فيه بين المشائية و الاشراقية ، وكذا تعلقه بالذاتيات ، و بنفس الشئ ، و بلوازم الماهية مختلف فيه بين الفلاسفة ، من حيث انها مجعولة بجعل الذات أو غير مجعولة اصلا بمعنى أن ثبوتها للذات ليس مجعولا بالكلية أما كونها مجعولة بجعل مستأنف فمجمع على

بطلانه ، انتهى .

اقول : لا يخفى انه اراد بالجعل اعم من البسيط و المؤلف . و الحق ان الوجود ليس بمجعول و تعلق الجعل بالوجود و هم الآ على الوجه الذى رمزنا اليه . و الحرى فى المقام ان نهديك درة ثمينة ادرجناها فى تعليقاتنا على كشف المراد فى شرح تجريد الاعتقاد وهى ما يلى :

و اعلم ان التعبير عن متن الاعيان و حقيقة الحقائق وجوه — الجواهر عسير جدا ، و التعبير عنه بالوجود تعبير عن الشئ بأخص اوصافه الذى هو اعم المفهومات ، اذ لو وجد لفظ يكون ذا مفهوم محصل اشمل من ذلك و ابين لكان اقرب اليه و اخص به ، و كان ذلك هو الصالح لان يعبر به عنه .

ولما لم يكن بين الالفاظ المتداولة لفظ احق من الوجود اذ معناه اعم المفهومات حيطة و شمولا و أبينها تصورا و اقدمها تعقلا و حصولا ، اختاروه و عبروا به عنه .

و يعبرون عنه بالحق ايضا . فالوجود هو الحق . و ان شئت قلت : الوجود من حيث هو هو الحق سبحانه ، و الوجود الذهنى و الخارجى و الاسمائى ظلاله .

فالوجود عين كل شئ فى الظهور ، ما هو عين الاشياء فى ذاتها ، سبحانه و تعالى بل هو هو و الاشياء اشياء . و ينبغى ههنا الفرق بين المفهوم و العين ، و التوجه الى عدم المناسبة بين المتناهى و غير المتناهى ، و المطلق و مقيد و ان كان كل واحد من المطلق و المقيد مرآة لآخر بوجه . فافهم .

ثم ينبغي ان يكون محققا عندك ان اطلاق الوجود على متسـن
الاعيان للتفهم لا ان ذلك اسم حقيقى له .

٥ - ومنها ان القائلين بالجعل البسيط فى الماهية اتفقوا على

اعتبارية الوجود وقد ابتنوا براهينهم على هذا الوهم .

وانما مالوا الى ان الماهية مجعولة بالذات بالجعل البسيط ظنا

منهم انها لو لم تكن مجعولة لزم استغنائها عن الجاعل والقـسـول

بوجوبها الذاتى . وأجود الأقوال وأصرح التعبيرات فى الاعراب عن هذا

الوهم كلام صاحب القيسات و بعده كلام صاحب الشوارق .

فالأول قال : لما كان نفس قوام الماهية مصحح حمل الوجود و

مصداقه فاحدس انها اذا استغنت بحسب نفسها و من حيث اصل

قوامها عن الفاعل صدق حمل الوجود عليها من جهة ذاتها و خرجت

عن حدود بقعة الامكان وهو باطل فاذا هي فاقرة الى فاعلها مسـن

حيث قوامها و تقررها و من حيث حمل الموجودية عليها ، الى آخر ما قال .

اما صاحب الشوارق فقد اربغنه فى الموضعين منه : احدهما

فى اواخر المسألة السابعة والعشرين (جلد ١، صفحة ١٠٨، ط ١) ، و

ثانيهما فى تعليقه على آخر المسألة الخامسة والثلاثين (جلد ١

صفحة ١٢٨، ط ١) ، و نحن نكتفى بنقل كلامه من الموضع الاول ، قال :

المراد بكون المجعول هو الماهية هو نفي توهم ان تـكـسـون

الماهيات ثابتات فى العدم بلا جعل و وجود ثم يصدر عن الجاعل

الوجود او اتصاف الماهية بالوجود فاذا ارتفع التوهم فلا مضائق فى

الذهاب الى جعل الوجود او الاتصاف بعد ان تيقن ان لـمـاهـية قبل

الجعل . و الى هذا يؤول مذهب استاذنا الحكيم المحقق الالهسى

قدّس سرّه في القول بجعل الوجود فانه يصرّح بكون الوجود مجعولا بالذات و الماهية مجعولة بالعرض على عكس ما يقوله القوم ؛ انتهى ما اردنا من نقل كلامه .

وكذا قال المتاله السبزواري في جعل المنظومة :

فقالوا - يعنى القائلين بجعل الماهية بالذات : اثر الجاعل اولا و بالذات نفس الماهية ثم يستلزم ذلك الجعل موجودية الماهية بلا افاضة من الجاعل للوجود و لا للاتصاف لانهما عقليان مضداقهما نفس الماهية كما لا يحتاج بعد صدور الذات عن الجاعل كون الذات ذاتا الى جعل على حدة . ثم قال :

اكثر شيوع هذا المذهب كان من زمان شيخ الاشراق و اتباعه . وكان القول بتقرر الماهيات منفكة عن الوجود في عصره شائعا . فحسبوا ان لوقالوا بمجعية الوجود ذهب الوهم الى غناء الماهية في تقررها عن الجاعل لمغايرة الماهية للوجود فليزم الثابتات الازلية . فدفع هذا الوهم حداهم على القول بان الماهية في قوام ذاتها مجعولة مفتقرة الى الجاعل كما قال المحقق اللاهجي . ثم نقل كلامه المذكور من الشوارق .

اقول : قوله اكثر شيوع هذا المذهب كان من زمان شيخ الاشراق ، كلام صادر عن متن التحقيق و كم له من الشواهد : منها ان ابا حامد المعروف بتركه قد تعرض في كتاب الاعتماد على ادلة شيخ الاشراق في اعتبارية الوجود ، و اجاب عنها و ردّها كما في تمهيد القواعد لابن تركه (صفحة ٢٩ / ط ١) .

بل التحقيق ان قواعد التوحيد تصنيف ابي حامد ، و شرحه

تمهيد القواعد المذكور كانا ايضا في رد هذا الوهم الموهون و رد ادلة شيخ الاشراق في اعتيارية الوجود .

و هكذا صاحب الاسفار صرح على ذلك بقوله :

واما ما تمسك به الشيخ الاشراقي في نفي تحقق الوجود من ان الوجود لو كان حاصلًا في الاعيان فهو موجود لان الحصول هو الوجود وكل موجود له وجود فلو وجوده وجود الى غير النهاية ، فلقابل ان يقول في دفعه ان الوجود ليس بموجود فانه لا يوصف الشيء بنفسه .

او نقول : الوجود موجود و كونه وجودا هو بعينه كونه موجودا وهو موجودية الشيء في الاعيان لان له وجودا آخر بل هو الموجود من حيث هو وجود ، و الذي يكون لغيره منه و هو ان يوصف بأنه موجود يكون له في ذاته و هو نفس ذاته (جلد ١ / صفحه ٨ ط ١) .

و بقوله : ذهب صاحب الاشراق و متابعوه من كافة المتأخرين الأنادرا كون الوجود مجرد مفهوم عام ، و الشبهة مما اوردها هو اولا في المطارحات تصریحا و في التلويحات تلمیحا ، ثم ذكرها ابن كمونة و هو من شراح كلامه في بعض مصنفاته و اشتهرت باسمه و لاصراره على اعتبارية الوجود و انه لا عين له في الخارج تبعا لهذا الشيخ الاشراقي (جلد ٣ / صفحه ١٢ ط ١) .

و اشار الى ذلك بقوله : و من ههنا يثبت و يتحقق بطلان ما ذهب اليه اكثر المتأخرين : من اعتبارية الوجود و كونه امرا انتزاعيا لا هوية له في الخارج و لاحقيقة له (جلد ٣ / صفحه ٣٠ ط ١) .

و — ومنها ان القائلين بان الماهية مجعولة بالذات بالجعل البسيط ، ثلاث فرق :

فرقة قائلة بان الجاعل الواجب بالذات وجود بحيث ، اى ان الوجود عين ذات الواجب ، وزائد فى الماهيات اى الوجود فى الماهيات اعتبارية . كما هو راي صاحب القيسات وقيساته مشحونة به . قال فى آخر القبس الثانى (صفحة ٥٠ / ط ١) .

وميض ، ما اسهل لك اذن بما قد تلوناه على سمع قلبك ان تستيقن بالعقل المضاعف حق اليقين ان الوجود المطلق المشترك بين جميع الموجودات عين الذات فى الحقيقة الواجبة ، زائد على الماهية فى الماهيات الممكنة فالقيوم الواجب بالذات جل ذكره ماهيته هى بعينها انيته ، و الماهية الممكنة ماهيتها وراء انيتها .

اليس بالتقسيم الحاضر الدائر بين النفى والاثبات ، الموجود اما هو متقرر الذات بنفس ذاته ، او ليس هو متقرر الذات بذاته بل من تلقاء جاعل يبدع جوهر ذاته ؟

فان كان متقرر الماهية بذاته فهو الواجب بالذات ، وان كان متقرر الذات لابنفس ذاته بل من تلقاء غيره فهو الممكن بالماهية .

وقد دريت ان الوجود هو نفس الموجودية المصدرية المنتزعة من الذات المتقررة ومطابقة نفس جوهر الذات . فاذا كانت الذات متقررة بنفسها كان يصح لامحالة انتزاع الموجودية المصدرية منها ، و حمل مفهوم الموجود عليها بحسب نفسها لا بحيثية تقييدية ولا بحيثية تعليلية ، فكانت نسبة الموجود والموجودية اليها نسبة الحيوان الناطق والانسانية الى ذات الانسان ، فهذا هو معيار العينية و ملاكها .

واذا كانت متقررة لابنفسها بل من تلقاء جاعل يبدعها لم يكن

يتصحح انتزاع الموجودية وحمل الموجود عليها الابحشية تعليلية وان كان لا يفتقر ذلك الى حيثية تقييدية وهذا هو قسطاس الزيادة و ميزانها .

فاذن قد استتبَّ انَّ الوجود العيني المتصل عين حقيقة القيسوم الواجب بالذات ، وزائد على ماهية الذات الممكنة .
ومن سبيل آخر قد تعرّفت ان الوجود لا يجوز ان يكون من لوازم الماهية على الاصطلاح الصناعي . فاذن وجب ان يكون وجود الموجود بذاته في حاق الاعيان عين ذاته و نفس حقيقته كما ان الحقيقة الانسانية عين ذات الانسان من لوازم ماهيته كالزوجية للاربعة .

فاذاً قد استبان ان الوجود الاصيل الحق في حاق الاعيان و متن الواقع هو عين مرتبة ذات القيسوم الواجب بالذات تعالى سلطانه . انتهى ما اردنا من نقل كلام صاحب القيسات .

اقول : ينبغي التوغل في معنى قوله : ((ان الوجود المطلق المشترك بين جميع الموجودات (٠٠٠) .

فان مفهوم الوجود المطلق لا يكون عين الحقيقة الواجبة ، بل ظاهر هذا القول يفيد ما اختاره المشاء في الوجود . ثم ان كان الوجود في الماهيات اعتبارية فمن اى جهة يعتبر الوجود فيها . على انه قال في التمييز الاول من القيس الثاني : الوجودات باسرها من عوارض الماهية (صفحة ٢٨ / ط (١) .

فيمكن على ذلك ان يقال ان الجعل تعلق بالماهية من حيث ان الوجود من حيث هو ليس بمجعول ، و الماهية اصيلة في الجعل و

التحقق بهذا المعنى . وهو يرجع الى التوحيد الحق الصمدى الذى اختاره الكمل من الموحدين . وان كان قد اشتهر انه قائل باصالفة الماهية و نطق به صريحا تلميذه فى الاسفار و سائر صحفه . فتدبر .
و فرقة قائلة بان الجاعل الواجب بالذات وجود بحت صرف ايضا كالفرقة الاولى الا انهم لا يقولون بأن الوجود زائد على الماهيات و يعتبر و ينتزع منها كما قالت الاولى به بل يقولون :

ان اطلاق الموجود على الماهيات يكون بمعنى انها منسوبة الى جاعلها فموجود صيغة نسبة كما تقول لابن و تامر و اترابهما . وهذا قول ذوق التآله على زعمهم .

اقول : كون الماهية منسوبة الى جاعلها هو نسبة المعلول الى علته . و العلة قائمة على معلولها فتلك النسبة ليست النسبة الاعتبارية كقولك هذا المال لزيد بل هي النسبة الحقيقية النورية و الاضافة الاشراقية كقوله سبحانه :

له ما فى السموات و ما فى الارض (النساء / ١٧٢) ، و هذا الانتساب هو ذوق التآله بلامراء .

و ما فى الكتب الرائجة من تفسير الانتساب المذكور فى كلمات اهل ذوق التآله من بينونة الفاعل عن فعله و انتساب الفعل الى فاعله هو نحو اللابن و التامر ، فهو بمعزل عن التحقيق . و هؤلاء الاكابر كالدوانى و امثاله كيف يذهبون الى هذا التوحيد و الجعل فى الجاعل و جعله . و لا ارتضى بذلك التفسير و لا اصوب حمل انظارهم القويمة فى التوحيد على هذا الوجه المعوج .
فذوق التآله راي بنور الايمان وحدة الحق سبحانه و عبر عن

انتساب الماهيات المجعلولة بنحو الامثلة المزبورة تسليكا الى ما سلك من أن الوجود ليس بمجعلول و الجعل يتعلّق بالماهيات على ضرب من الاعتبار يعتبر في تطورات الوجود و شئونه و تجلياته في مظاهر آياته . فتدبر .

الاترى كلام اهل التوحيد الصمدى حيث قالوا : انه لا وجود في الحقيقة للصور لانها صور النسب العدمية . و معنى موجود يتها انتساب الوجود اليها فلا وجود الا للذات الاحدية و الباقي نسبه و احواله (مصباح الانس ، صفحه ٢٤٧ ، ط ١) .

و فرقة قائلة بان الجاعل الواجب بالذات ماهية مجعلولة الكنه . و الماهيات مجعلولة بالاصالة اعني بالذات ، و انها ظلال الماهية الواجبة بالذات و قائلة بالتشكيك في نفس جوهر الماهية كما ذهب اليه شيخ الاشراق .

قال صاحب القيسات : وميض ، اسمعت الاشراق يقول في المطارحات مستتبنا للتشكيك في الذاتيات بالكمالية و النقص في نفس جوهر الماهية بهذه العبارة :

ثم اذا بين ان الوجود من الامور الاعتبارية ، ولا تتقدم العلة على معلولها الا بماهيتها فجوهر المعلول ظل لجوهر العلة ، والعلة جوهريتها اقدم من جوهر المعلول ، و كل امر يشترك فيه العلة و المعلول و ما في المعلول مستفاد من العلة و هو كظل للامور العقلية فكيف ساواها في الجوهرية اي ان الوجود امر ذهني فليس التقدم الا بالماهية فتقدم جوهرية العلة على جوهرية المعلول و هو مذهب افلاطن و الا قدمين و هم يجوزون ان تكون نفس اقول و اقوى من نفس

في جوهرها . انتهى كلامه (صفحة ٤٦ من القيسات، ط ١) .
 اقول : ولا يخفى عليك ان اسناد ما اختاره الى افلاطون و الا
 قدمين خال عن الاعتبار . ثم انه ان عنى بالماهية معناها الاعم فيمكن
 حمل كلامه على وجه وجيه و الا فهو بظاهره موهون والمعروف انه استبصر
 و انصرف عن هذا الراى الفائل .

ز - ومنها ان من قال بان الجعل البسيط هو الاتصاف فما
 يعنى بذلك الاتصاف ؟

قال المحقق اللاهيجى فى المسألة الخامسة و الثلاثين من
 الشوارق (صفحة ١٢٨، ط ١) :

و يمكن اختيار كون التأثير - يعنى به الجعل - فى الاتصاف ايضا
 لا بان يكون الاثر المترتب على التأثير هو هذا المفهوم النسبى بل
 بأن يكون الصادر و الاثر المترتب امرا واحدا يحلله العقل الى ماهية
 هى الموصوف و وجود هو الصفة فيصفها به فلما كان كون هذا الامر
 بحيث يمكن للعقل تحليله المذكور انما هو بجعل الجاعل المؤثر فان
 الجاعل حيث جعله جعللا بسيطا فقد جعله بحيث كذا صدق ان تأثير
 المؤثر انما هو فى جعله بحيث كذا، وهو معنى جعله متصفا بالوجود اعنى
 الاتصاف .

و هذا هو مراد الشيخ حيث قال فى جواب من سأله عن هذه
 المسألة وهو يأكل المشمش : الجاعل لم يجعل المشمش ممشا بل
 جعل المشمش موجودا ، هذا . انتهى كلامه .

اقول : و كلامه هذا فى بيان مرام المشائين مأخوذ من افاضة
 استاذة صاحب الاسفار فى ذلك . و كلام صاحب المنظومة ناظر الى

كلامهما حيث قال :

محققوا المشائين مشوا الى جانب مجعولية الوجود ، وغير
محققيهم الى مجعولية الاتصاف و صيرورة الماهية مجعولة ، ولعل
هؤلاء ارادوا ان اثر الجاعل امر بسيط يحلله العقل الى موصوف و صفة
و بالحقيقة ذلك الامر البسيط هو الوجود و الّا فظاهره سخيّف لان
الاتصاف فرع تحقق الطرفين و انه امر انتزاعي .

و قال في هامش المنظومة : انما عبروا عن ذلك الامر البسيط
بالاتصاف لانه المنتزع منه للاتصاف و مطابق الحمل و قابل التحليل .
لكن بين كلام صدر المتألهين و المتأله السبزواري و بين كلام
المحقق اللاهيجي فرقا من حيث ان اللاهيجي اخذ الموصوف ماهية و
الصفة وجودا على مبناء من القول على اصالة الماهية ، و انهما اخذا
الوجود اصلا على مشربهم العذب الفرات .
ثم اقول : ان المشائين محققيهم و غير محققيهم قائلون باصالة
الوجود و تشكيكه اولا ، كما في النمط الرابع من الاشارات .

و قائلون بان الوجود في الحقيقة الواجبة نفس ماهيتها اذ ليس
للواجب ماهية غير طبيعة الوجود ، و بان للوجودات الممكنات ماهيات
معروضة لها ثانيا ، كما في اوائل تمهيد القواعد لابن تركه (ص ٣٦، ط ١) .
و قائلون بان الوجود الحقيقي منضم الى الماهية فبانضمامه
اليها تصير الماهية موجودة و به يترتب عليها الآثار ثالثا ، كما في
القول الوسيط (صفحة ٢٦٧، ط ١) .

و حيث ان اثر الجعل بالذات يجب ان يكون امرا عينيا موجودا
في الخارج ، و ان الاتصاف نسبة غير مستقلة و رابطة بين الماهية و

الوجود و مرآة لملاحظتهما و هو بهذا الاعتبار ليس اثر اللبسيط ،
حمل المحققان اللاهيجى و السبزوارى كلامهم فى الاتصاف على ما
ذريت ليوافق قولهم فى الجعل اقوالهم الاخرى و نعم ما فعلا .

ولكن لا يخفى عليك ان ما حمل عليه اللاهيجى كلام بمعزل عن
عقيدتهم الثابتة الراسخة فى ان الوجود اصل ، فتعين كلام المتألفة
السبزوارى فى ذلك . نعم بقى فى مراتبهم كلام سنتلوه عليك .

و اقول : ان التعبير بالانضمام فى القول الوسيط وغيره فهو
بضرب من التوسع فى التعبير لان الامرأ رفع من هذا التعبير و امثاله
عند هؤلاء الافاخم . و الانضمام فى المقام انما هو بالتعمل العقلى بين
الوجود و الماهية ، و المشاء قد استبدلوا باحتياج الماهية فى تحققها
الخارجى على اثبات اصل مفارق .

ح - و منها ان الجعل عند القائلين باصالة الوجود فى الممكنات
ايضا على وجوه فكما ان القائلين بان الماهية مجعولة بالذات جعللا
بسيطا كانوا فرقا ، كذلك القائلون بان الوجود فى الممكنات مجعول
بالذات جعللا بسيطا :

ففرقة و هم المشائون ذهبوا الى اصالة الوجود و التشكيك فى
اطلاق الوجود على الموجودات ، و كونها حقائق مختلفة . و الحسرى
ان نأتى بطائفة من اقوالهم فى بيان مرادهم لانه لا يخلو من انغلاق
عويص فاقول :

ان القول الاقوم فى ذلك ما افاده المحقق الطوسى فى جواب
الفخر الرازى فى شرحه على الفصل السابع عشر من النمط الرابع من
الاشارات ، حيث اضطرب الفخر فى الجمع بين اقوال الحكماء من ان

الوجود لا يقع على الموجودات بالاشتراك اللفظي ، وانّ الوجود شيء واحد في الجميع ، وان وجود الممكنات امر عارض لما هيّاتها ، فحكم بأن وجود الواجب مساو لوجود الممكنات ، وان وجود الواجب ايضا عارض لما هيّته و ماهيته غير وجوده .

فاجابه الخواجة بقوله : منشأ هذا الغلط هو الجهل بمعنى الوقوع بالتشكيك فان الوقوع بالتشكيك على اشياء مختلفة انما يقع عليها لا بالاشتراك اللفظي وقوع العين على مفهوماته بل بمعنى واحد في الجميع ولكن لا على السواء وقوع الانسان على اشخاصه ، بل على الاختلاف إما بالتقدم و التأخر وقوع المتصل على المقدار وعلى الجسم ذي المقدار .

وإما بالأولوية وعدمها وقوع الواحد على ما لا ينقسم اصلا وعلى ما ينقسم بوجه آخر غير الذي هو واحد . وإما بالشدة والضعف وقوع الأبيض على الثلج والعاج .

و الوجود جامع لجميع هذه الاختلافات فانه يقع على العلة و معلولها بالتقدم و التأخر ، وعلى الجوهر و العرض بالأولوية وعدمها . وعلى القارّ وغير القار كالسواد و الحركة بالشدة والضعف . بل على الواجب و الممكن بالوجوه الثلاثة . و المعنى الواحد المقول على اشياء مختلفة لا على السواء يمتنع ان يكون ماهية او جزء ماهية لتلك الاشياء لان الماهية لا تختلف ولا جزئها بل انما يكون عارضا خارجيا لازما او مفارقا مثلا كالبياض المقول على بياض الثلج و بياض العاج لا على السواء ، فهو ليس بماهية و لا جزء ماهية لهما بل هو أمر لازم لهما من خارج .

و ذلك لأن بين طرفي التضاد الواقع في الالوان انواعا مسن الالوان لانهاية لها بالقوة ولا اسامى لها بالتفصيل يقع على كل جملة منها اسم واحد بمعنى واحد كالبياض او الحصرة او السواد بالتشكيك و يكون ذلك المعنى لازمال تلك الجملة غير مقيم فكذلك الوجود فى وقوعه على وجود الواجب وعلى وجود الممكنات المختلفة بالهويات التى لا أسماء لها بالتفصيل ، لا اقول على ماهيات الممكنات بل على وجودات تلك الماهيات اعنى انه ايضا يقع عليها وقوع لازم خارجى غير مقيم .

و اذا تقرّر هذا فقد انحلّ اشكالات هذا الفاضل بأسرها ، و ذلك لان الوجود يقع على ما تحته بمعنى واحد كما ذهب اليه الحكماء ، ولا يلزم من ذلك تساوى ملزوماته التى هي وجود الواجب ووجودات الممكنات فى الحقيقة لان مختلفات الحقيقة قد تشترك فى لازم واحد ، انتى كلامه .

مركز تحقيق كويتى علوم اسلامى

و قريب من كلامه ما قرره صاحب الشوارق فى المسألة الثالثة بهذا

العنوان : نقل مقال و تقرير اشكال، الخ .

اقول : كلام الخواجه فى رد الفخر الرازى كان على مشرب المشاء وليس لاحد ان يقول بمجرد تحريره هذا : لعلّ هذا التحقيق كان على نظره الخاص ورأيه الذى مال اليه فى الوجود . و ذلك لانه قال فى اول الكتاب : و اشترط على نفسى ان لا اتعرض لذكر ما اعتمده فيما اجده مخالفا لما اعتقده فانّ التقرير غير الردّ و التفسير غير النقد .

نعم كلامه هذا فى المقام خاصة فى ردّ الفخر الرازى هو مختاره ايضا فى التجريد فراجع الى المسألة الرابعة عشرة و كذا فى المسألة السابعة و العشرين من الشوارق (صفحة ٦١ ، صفحة ١٠١ ، ط ١) .

فحصل من كلامه ان المشائين ذهبوا الى ان الوجود هو الاصل
 فى التحقق ، بل الاصل فى الجعل ايضا .
 و ان الوجود يطلق على الموجودات بالتشكيك لا على التواطى .
 و حيث ان التشكيك غير جارفى الماهية وجزئها فاطلاق الوجود على وجود
 الواجب و وجود الممكنات نحو اطلاق اللازم الخارجى غير المقوم للشئ
 عليه ، كما ان اطلاق الوجود على الماهيات كان ايضا كذلك حيث قال :
 اعنى انه ايضا يقع عليها الخ .

و ان الموجودات حقائق مختلفة بالهويات لا اسماء لها بالتفصيل .
 و جملة القول و ملخصه فى مرام المشائين فى هذه المسألة ما فى
 الحكمة المنظومة (ص ١٩) ، حيث قال : الوجود عند طائفة مشائية من
 الحكماء حقائق تباينت ، بتمام ذواتها البسيطة لا بالفصول ليلزم التركيب
 و يكون الوجود المطلق جنسا ، ولا بالمصنفات و المشخصات ليكون نوعا
 بل المطلق عرضى لازم لها بمعنى انه خارج محمول لا انه عرضى
 بمعنى المحمول بالضميمة ، انتهى .

و قد حررنا مذهبهم هذا فى رسالتنا الفارسية : ((وحدت از
 ديدگاه عارف و حكيم)) و قد انتهت فذلكة البحث هناك الى امور ستة .

- ١ - الوجود اصل فى التحقق و الماهية اعتبارية .
- ٢ - الوجودات حقائق متباينة بتمام ذواتها البسيطة .
- ٣ - الوجود المطلق العام عارض لازم للوجودات الخارجية
 المتباينة و محمول عليها اى محمول من صميمها ، لا انه محمول بالضميمة .
- ٤ - اطلاق الوجود العام على الموجودات الخارجية المتباينة -
 اى حملها عليها - على سبيل التشكيك اى اللازم واحد و الملزومات

متعددة متبائنة .

٥ - التشكيك عارض على الوجود العام ، و الوجود العام عارض

على الملزومات المتبائنة التي هي وجودات خارجية .

٦ - من تلك الملزومات اى الوجودات الخارجية واحد منها و هو

الواجب تعالى وجود صرف فرد ، و اما ما سواه سبحانه فكل ممكن زوج

تركيبى من وجود و ماهية .

ولا يخفى عليك ان التوحيد على هذا الزعم تنزيه فى عيــــن

التشبيه . و يرد على المشاء على زعمهم هذا اشكالات عديدة : منها

علم البارى بالجزئيات من حيث هي جزئية لا العلم بها على سبيل

الكلى .

و منها فى ربط الكثير بالواحد و صدوره عنه .

و منها اصالة الوجود فى الممكنات و هي حقائق متبائنة ، مع

ان حكم السنخية فى العلة و معلولها اصل قويم .

و منها جعل الوجود فى الممكن و تحققه فى الخارج .

و منها انفاذ امره فى ما سواه و كيفية ارتباطه بها . و غيرها من

اشكالات اخرى .

و اعلم ان كلام المشاء فى تباين الوجودات بتمام ذاتها البسيطة

هو نحو تباين الاجناس العالية و اختلاف بعضها مع بعض فى تمام

ذواتها البسيطة .

و انما مال المشاء الى مذهبهم هذا ، لانهم قالوا : لو لم تكن

الوجودات حقائق متبائنة و كانت حقيقة الوجود حقيقة واحدة ، لما

كان وجود فى كونه علة لوجود اولى من كونه معلولا فلزم فى عليّة الوجود

لوجود الترجيح من غير مرجح ولذا يجب ان تكون الوجودات حقائق متباعدة . ولانهم مالوا اليه حذرا من التشكيك فى الماهية . و سياتى تحقيق القول فى بيان مذهبهم .

و فرقة من القائلين باصالة الوجود اعتقدوا بان الوجود امر واحد عيني مطلق سعى ، وسعت رحمته كل شىء و هو حقيقة واحدة ذات مراتب بالشدة والضعف والغنا والفقر والكمال والنقص اى ان الوجود مشكك بهذا المعنى . ومع ذلك ان الخالق فى مقام عزه و هو الواحد العزيز القهار ، والمخلوق فقير بل فقر و ربط يا ايها الناس انتم الفقراء الى الله والله هو الغنى الجميد وهذا المذهب هو مختار صدر المتألهين .

و فرقة منهم و هم اهل العرفان والايقان موقنون بان الوجود واحد شخصى بمعنى انه حقيقة واحدة ذات مظاهر اى ان الوجود مشكك بهذا المعنى .

وجود اندر كمال خویش ساریست تعیینها امور اعتباریست و هذان الفريقان قائلان بوحدة الوجود و مرادهما من الوحدة هذه ان الوجود هو الصمد الحق اى لا جوف له بمعنى انه لا يشذ عنه شىء . و يعبرون عن هذه الوحدة الحقبة بغير المتناهى ايضا كما يعبرون عنه ايضا بان بسيط الحقيقة كل الاشياء . و الوجود عند هم ليس بمجعول بل هو يساوق الحق كما تقدمت الاشارة اليه .

والكثرة عند الفريقين فى عين الوحدة مقهورة فيها ، و الوحدة فى عين الكثرة قاهرة عليها و ان كانت الوحدة عند الاول طور ، وعند الاخير طور آخر . و قل من وصل الى ذروة معرفة هذا الوجه الشامخ

و بلغ الى غاية فهمه و درايته و ما هو الا الدين الحق الذي رزقه
الله تعالى من اصطفى من عباده . و هذا هو التوحيد القرآني
الاسلامي لان الدين عند الله الاسلام .

الحمد لله الذي هدا نالهدا و ما كنا لنهتدي لولا ان هدانا
الله . و ان شئت مزيد ايضاح فخذ العلم من افواه الرجال ، رجال
العلم و اليقين : على ان رسائلنا مشحونة بتبيان ذلك الدين القويم .

و احسن رويتك في التميز بين الوجود و الابدان . و في تصور
الماء مثلا بصور الثلج و الجليد و الجمد ، او الموج بصور النور و الصوت
و الاشعة المجهولة . و الصور الاولى كلها ماء ، و الثانية كلها موج ،

و كما نطق صاحب المنظومة بالحق :
كيف و بالكون عن استواء  قد خرجت قاطبة الاشياء

و التوجه الى التقدم بالحق و التأخر به في البحث عن السبق و
للحقوق له دخل عظيم في معرفة التوحيد الاسلامي فراجع الى رسالتنا
انه الحق ، او الى النكتة الرابعة عشرة من كتابنا الف نكته و نكته .

فان قلت : ما الفرق بين التشكيك الذي ذهب اليه المشائون و

بين الذي ذهب اليه صاحب الاسفار ؟

قلت : التشكيك عند صدر المتألهين هو التفاوت التشكيكي في
الحقيقة الواحدة ، و عند هم التفاوت التشكيكي في المطلق الخارج
المحمول اي الخارج من صميم الشيء ثم المحمول عليه ، و المحمولات

حقائق متباعدة عند هم ، و اما عنده فالحمولات حقيقة واحدة متفاوتة
بالكمال و النقص الجامع بين انواع التشكيك الستة .

و بعبارة اخرى التشكيك على مذهب المشاء تشكيك عامي ، و علم ،

مذهب المولى الصدرا ، تشكيك خاصي . و هذا التشكيك اى التشكيك
 فى حقيقة الوجود مذهب المحققين من الحكماء كما نصرّ به المتألمة
 السبزوارى ايضا فى آخر الغوص فى المتواطى و المشكك من اللالى
 (صفحة ١٧ ، ط١) . و القيد بالمحققين لاجرا من قال بالتباين و
 التشكيك العامى .

تنبيه : و حيث دريت ان التفاوت فى الوجود عند صدرا المتألمين
 هو التفاوت التشكيكى فى الحقيقة الواحدة ، فبذلك تقدر على دفع
 استدلال المشاء المذكور من لزوم الترجيح من غير مرجح ، و ذلك بانه
 يكفى فى الخروج عن الترجيح من غير مرجح التفاوت التشكيكى فسمى
 الحقيقة الواحدة . و كذا على ردّ دليلهم الاخر كما هو ظاهر غير خفى
 ثم لا يخفى عليك ان التشكيك بالمعنى المذكور العامى راجع فى
 الحقيقة الى التواطى . و قد رأيتنا نقل كلام المتألمه السبزوارى فى المقام
 مناسباً لكونه متضمناً لنحوى التشكيك و بيان مرجع التشكيك العامى
 الى التواطى و فوائد اخرى . قال : قدّس سره - فى الغوص
 المذكور :

الحاصل ان الكلى ان لم يكن فيه التفاوت فهو متواط كالبياض
 الصادق على بياض هذا الثلج و ذاك الثلج و ذلك الثلج ، و ان كان
 فيه التفاوت فان كان بامور زائدة من القوابل و العوارض فهو المشكك
 بالتشكيك العام كنور الشمس الصادق على الضياء و نور القمر و الاظلال
 و هذا يسمى مشككا اذ فيه التفاوت . و عاماً اذ كون الكلى فيه التفاوت
 يشمل هذا و الخاصى . و لكن مرجع هذا التشكيك الى التواطى اذ
 التفاوت بالزوائد ففى هذه الانوار يرجع الشدة و الضعف و العلية و

المعلولية الى وجودها لا الى ماهيتها .

و ان كان فيه التفاوت و بنفسه التفاوت بان يكون لنفس الحقيقة عرض عريض و فى ذاته و بذاته التمام و النقصان فهو المشكك بالتشكيك الخاصي . و النور الحقيقي عند الشيخ الاشراقي هكذا . و عند المحققين من الحكماء حقيقة الوجود هكذا اذ لها درجات متفاوتة فى الكمال . انتهى .

بيان : يعنى كما ان الانسان مثلا يصدق على افراده متواطئا ، و التفاوت فيها بالامور الزائده التى هى عوارض مشخصة او مصنفة ، فكذلك نور الشمس صادق على الضياء و هو الاصلى الذاتى الذى غير مكتسب ، و على نور القمر المكتسب ، قال عز من قائل : هو الذى جعل الشمس ضياءً و القمر نورا (يونس ٦) .

و على الاطلاق ايضا و التفاوت فيها بالزوائد . و المراد بالزوائد ههنا الوجودات المتفاوتة شدة و ضعفاً و عليية و معلولية العارضة على ماهية النور ذهنا : فقوله : ((فى هذه الانوار)) متفرع على قوله : ((ولكن مرجع هذا التشكيك الى التواطى اذا التفاوت بالزوائد)) و المراد من هذه الانوار هو نور الشمس و القمر و الاطلاق . ثم مراد الشيخ الاشراقي من النور الحقيقى هو حقيقة الوجود عند المحققين من الحكماء ، و اختلاف التعبير مجرد اصطلاح و الشيخ ابداع اصطلاحات اخرى فى قبال اصطلاحات المشاء كما هو ديدنه المعروف الظاهر من كتبه سيما كتابه حكمة الاشراق .

و ان قلت : ما الفرق بين التشكيك الذى ذهب اليه صاحب

الاسفار و بين ما ذهب اليه ارباب العرفان ؟

قلت : الوجود عنده حقيقة واحدة ذات مراتب ، وعندهم حقيقة واحدة ذات مظاهر بل واحد شخصى له مظاهر فالتشكيك عندهم يلحظ سعة المظاهر وضيقتها . وقد نطق صاحب الاسفار ايضا فى مرحلة العلة و المعلول منه بمنطقهم الصواب .

ولذا قال بعض اعظم العلماء : انه فى اوائل الاسفار لم يحترق التوحيد على وجهه الذى يليق به وقد نطق فى مرحلة العلة و المعلول منه بالصواب وقرره اتم تقرير كما شهد به الموحدون الكاملون .

ثم انا قد استوفينا البحث عن التشكيكات الثلاثة المذكورة و الفرق بينها و تحقيق الحق فى تبيان التوحيد الحقيقى الصمدى فى رسالتنا الفارسية الموسومة بـ ((وحدت از ديدگاه عارف و حكيم ، صفحہ ٥١ ،

٦٢)) فان شئت فراجع اليها . وان قلت : اذا كان الوجود هو الحق الصمدى على وحدته

الشخصية فاين امتياز الخالق عن المخلوق و المحيط عن المحاط ؟ قلت : ان تميز المحيط عن المحاط انما هو بالتعين الاحاطى ،

لا بالتعين التقابلى . الا ترى قوله سبحانه :

وكان الله بكل شىء محيطا (النساء ١٢٧) ولم يقل : على كل

شىء محيطا ؟ فافهم .

و تدبر فى ذلك كلام الوصى عليه السلام :

توحيدة تميزه عن خلقه ، و حكم التمييز بينونة صفة لا بينونة عزلة

(نهج البلاغه ، خطبة ١٧٧) .

و قوله عليه السلام : داخل فى الاشياء لا كشىء داخل فى شىء ،

و خارج من الاشياء لا كشىء خارج من شىء (توحيد الكافى ، باب انه

لا يعرف الا به ، جلد ١ ، صفحہ ٦٧) و نحوهما من كلماته الاخرى
جمعناها في رسالتنا انه الحق ، فان شئت فراجع اليها .

و نقول في بيان التعيينين الاحاطى و التقابلى .

ان التعين انما يتصور على وجهين : اما على سبيل التقابل له ،

او على سبيل الاحاطة .

لا يخلو امر الامتياز عنهما اصلا و ذلك لان ما به يمتاز الشيء عما

يغايره اما ان يكون ثبوت صفة للمتميز ، و ثبوت مقابلتها لما يمتاز عنه

كالمقابلات . و اما ان يكون ثبوت صفة للمتميز و عدم ثبوتها للآخر

كتميز الكل من حيث انه كل و العام من حيث انه عام بالنسبة الى اجزائه

و جزئياته .

و امارات التميز في القسم الاول منه لا بد و ان يكون خارجا عن

المتعین ضرورة انها نسب او مبادئ نسب من الامور المتقابلة .

وفي الثاني لا يمكن ان يكون امرا زائدا على المتعین ضرورة انه بعد مه

ينتفى الحقيقة المتعينة ، و به صارت الحقيقة هي اذ حقيقة الكل

انما تحققت كليته باعتبار احاطته الاجزاء و بها يمتاز عن اجزائه .

و كذلك العام انما يتحقق عمومه باعتبار احاطته الخصوصيات و

الجزئيات و جمعها تلك الخصوصيات ، و بها يمتاز عن خواصه . و لاشك

ان الهيئة المجموعية و الصور الاحاطية التي للاشياء ليس لها حقيقة

وراء اجتماع تلك الخصوصيات و احديّة جمعها .

فحينئذ نقول : ان التعيين الواجبى انما هو من هذا القبيل اذ

ليس في مقابلته تعالى شيء .

و ان شئت زيادة تحقيق لهذا المعنى او اقامة بينة لهذه الدعوى

فتأمل في قوله تعالى :

لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد ، حيث سرى النفي فيه متوجها الى النوعين الوجوديين من انواع المتقابلات و اصنافها ، و اذا تقرر هذا عرفت ان الواجب يفيد لنفسه ما يفيد شخصية الشخص ، و تأمل في هذه النكته فانها منطوية على معاني جمعة كثيرة الجدوى .
هذه النكته العليا نقلناها من الفصل السابع عشر من تمهيد القواعد لصائن الدين على بن تركه (ص ٥٤ ، ط ١) .

و بما حققنا دريت ان الوحدة الحقيقية المطلقة الصمدية حلق ، و الكثرة الحقيقية خلق و سوى و مظاهر و صور و شئون فافهم .

گرچه همه از تو بيم مشتق ای دوست

ما بيم مقيد و تو مطلق ای دوست

اطلاق حقيقت است و تقييد نمسود

این نکته مرا هست محقق ای دوست

كما دريت ان الوجود غير مجعول ، و الجعل يتعلق بالايجاد فينبغي اعمال الدقة في الامتياز بين الوجود و الايجاد ، ثم حق التفكير و التعقل في الايجاد من الصمد الحق الذي هو الاول و الآخر و الظاهر و الباطن ، تدبر ترشدا ان شاء الله تعالى .

تبصرة : ما ذكرنا من مذهب المشائين في تباين الموجودات و التشكيك فيها هو المستفاد صريحا من تمهيد القواعد فراجع الى الفصل الثامن و الى الفصل الخامس عشر منه (ص ٣٦ ، ٥٠ ط ١) .

الا انه نسب المذهب المذكور الى المتأخرين من المشائين حيث

قال :

ذهب المتأخرون من المشائين مما نسبوه الى الحكماء المحققين الى ان الحقيقة الواجبة هي الطبيعة الخاصة التي هي فرد من افراد الوجود المطلق ، ومقابل للوجودات الخاصة الممكنة الا ان الوجودات الممكنات لها ما هيأت معروضة لهادون الطبيعة الخاصة الواجبة فان الوجود نفس ماهيتها اذ ليس للواجب ماهية غير طبيعة الوجود الخ (ص ٣٦ ، ط ١) .

فظاهر كلامه ان المحققين من الحكماء المتقدمين غير قائلين في الوجود بما ذهب اليه المتأخرون منهم . اقول : وهو كذلك ايضا وفي عدة مواضع من الاسفار ايماءات الى ذلك . بل لنا شواهد في ذلك مستفادة من كتب الشيخ كالشفاء والاشارات ايضا ، على ان رسالتنا في الوحدة كافية في ذلك المرصد الاسنى .

قال ابو حامد المعروف بتركه في اول قواعد التوحيد : ان تقرير مسألة التوحيد على النحو الذي ذهب اليه العارفون ، و اشار اليه المحققون من المسائل الغامضة التي لا يصل اليها افكار العلماء الناظرين من المجادلين ، ولا يدركها اذهان الفضلاء الباحثين من الناظرين . وفي شرحه تمهيد القواعد : قوله ذهب اليه العارفون اشارة الى المتأخرين من الاولياء المحمديين صلوة الله و سلامه عليه و رضى عنهم الذين صرحوا بافشائها و باحوا بانشادها و انشائها نظما و نثرا واستدلوا على اثباتها للمستبصرين نقلا و عقلا .

و قوله و اشار اليه المحققون ، اشارة الى المتقدمين كالانبياء سلام الله عليهم و تلامذتهم الاولياء من الهرامسة و الحكماء القدماء الذين لا يقصدونها في غالب عباراتهم الابنوع من الرمز و الايماء جريا

في كل زمان على مقتضى مدارك اهله تنزلا الى مدارج افهامهم ، و
لا يدلون عليها الا بتلويح يكون فيه ضرب من السر والخفاء تعميما لما
افادوه على الخاص و العام جميعا من جوامع كلمهم .

وقوله الناظرين من المجادلين يمكن ان يكون المراد به المتكلمين
كما ان القصد بقوله الفضلاء الباحثين طائفة الحكماء المشائين ، انتهى .
اقول : مسألة التوحيد المشار اليها في قواعد التوحيد هو
التوحيد القرآني . وكان بعض مشايخنا رضوان الله تعالى عليه :
يعبر عنه بالتوحيد الاسلامي . ولعمري ان الوصول اليها من اغمض
المسائل التي رزق بها الاوحدى في كل عصر وكما قلت في ديوانى :
دولتم آمد به كف با خون دل آمد به كف

حبذا خون دلى دل رادهد عزو شرف
وفي هذا المشهد لا يكون الوجود مجعولا ، ولا الماهية اصيلة
ولا الاتصاف ، بل يتجلى سلطان برهان الصديقين لمن هواهله .
وتدبر في قول القيصري حيث قال في تفسير كلام العارف العربى
في ديباجة فصوص الحكم : ((من المقام الأقدم)) ما هذا الفظه : انما
قال على صيغة افعال التفضيل لان للقدم مراتب وكلها في الوجود سواء
لكن العقل باستناد بعضها الى البعض يجعل قديما و اقدم كترتب
بعض الاسماء على البعض اذ الشئ لا يمكن ان يكون مريدا الا بعد ان
يكون عالما ، ولا يمكن ان يكون عالما الا بعد ان يكون حيا ، وكذلك
الصفات ، وجميع الاسماء والصفات مستندة الى الذات قلها المقام
الا قدم من حيث المرتبة الاحدية و ان كانت الاسماء والصفات ايضا
قديمة (ص ٥١ ، ط ١) .

تبصرة اخرى : هذه التبصرة تحوى فائدة جلية ، وهى فى الحقيقة تذيب التبصرة الاولى وتأييدها :

قال صدر المتألهين فى اول الشواهد الربوبية بعد نبذة من افاداته فى الوجود ما هذا لفظه : تفريع ، فلا تخالف بين ما ذهبنا اليه من اتحاد حقيقة الوجود و اختلاف مراتبها بالتقدم والتأخر والتأكد والضعف ، و بين ما ذهب اليه المشائون اقوام الفيلسوف المقدم من اختلاف حقائقها عند التفتيش : انتهى .

اقول : لا يخفى عليك ان قوله عند التفتيش متعلق بقوله فلا تخالف ، و وجه التفتيش هو ما أفاده المتأله السبزواري فى تعليقاته على الشواهد الربوبية ، وكذا افاد قريبا منه فى الحكمة المنظومة و حواشيتها ، ونحن نكفى بنقل ما فى الشواهد لكثرة فوائده و توضيح مطالبه ، قال :

قوله : من اتحاد حقيقة الوجود الخ . فانها كنوع واحد مشكك ما فيه التفاوت فيه عين ما به التفاوت ، لكن لا يقال عليها النوع لأنه وصف شيئية الماهية ، وانما يقال انها سنخ واحد وهذا طريقة الفهلويين فى الوجود . وطريقة الشيخ الاشراقى فى حقيقة النور فان النور الاقهر والقاهر والاسفهد والنور العرضى عنده سنخ واحد ، قال فى حكمة الاشراق : النور كله اى جوهره كان او عرضا فى نفسه لا يختلف حقيقته الا بالكمال والنقصان . وقال ايضا : الانوار المجردة لا تختلف فى الحقيقة . الى غير ذلك .

وعبارات الشيخ الرئيس فى الشفاء والمباحث تنادى بأن تخالف الوجودات ليس بالذات بل بالماهيات المقابلة . وبان الوجود يقبل

الشدة والضعف ، و الحقيقتان المختلفتان ليست احديهما شديدة الاخرى ، ولا الاخرى ضعيفة الاولى ، و انما لم يبق القول بالتباين على ظاهره لسخافته اذ الوجود بسيط فلو تباين مراتبه كانت بينونتها بتمام ذاتها البسيطة كنور و ظلمة و علم و جهل و قدرة و عجز . و لو كان كذلك لزم التعطيل فى المعارف و المحامد و نحوها ، و جازانتزاع مفهوم واحد من حقائق متباعدة بما هى متباعدة ، و لتّمّت شبهة ابن كمونة و لم ينحلّ عقدتها قط ، اذ لوجاز المتباعدة بتمام الذات فى المراتب الطولية من العلل و المعلولات لجازت فى وجودين متكافئين كلّ فى عرض الآخر و كان معطى الكمال و الفعلية فاقدًا لهما و ادّعى البداهة فى بطلانه و فى وجدانه اياهما ، و لم تكن الموجودات الآفاقية و الانفسية آيات الله تعالى ، و هل تكون الظلمة آية النور ، و العجز آية القدرة ، و الجفاف آية البلة ؟

و لم تكن العلة حدًا تامًا للمعلول ، و المعلول حدًا ناقصًا للعلة كما قال القدماء ، و لم يكن ما هو لم هو فى كثير من الاشياء كما قال ارسطاطاليس ، و لم يكن العلم التام بالعلة عنلما تامًا بالمعلول كما قال به المحققون بل عبّروا بآيات القصور قالوا: ذوات الاسباب لا تعرف الا باسبابها ، و لم يكن التغييرات الطولية استكمالًا و لبسًا للفعلية ثم لبسًا ، كما أنها فى السلسلة العرضية الكونية خلع ثم لبس . و لا الموجودات الكاملة بالنسبة الى الناقصة كاجمال و تفصيل و لف و نشر .

ولا جامعا لجميع فعليات مادونه مع شىء زائد ، و بطلان التوالى كثبوت الملازمة ظاهر عند ارباب التحقيق والله ولى التوفيق . انتهى (ص ٥ ، ط ١ ، الحجرى) .

اقول : ولا يخفى عليك ان مغزى التفتيش عدم موافقة القول بالتباين لكثير من القواعد المتينة الحكيمة التي اذعن بها واسسها اكابر الحكماء المشائين . فكان التفتيش يمنع العقل عن قبول التباين وحمله على ظاهره . و لذا تصدى صدر المتألهين للجمع بين الرايين ورفع الاختلاف في البين ، و نعم ما فعل الإترى كلام المعلم الثانى فى المدينة الفاضلة : ان الحق يساوق الوجود (ص ١١ ، ط مصر) .

اعلم ان اطلاق التباين على التغاير فى كلمات مشائخ العرفان و المشاء و الحكمة المتعالية كثير جدا فيقولون الحقائق المتباعدة فيعون بها الحقائق المتغايرة . وكثيرا ما يصرحون بالمتغايرة بدل المتباينة و شواهدنا فى ذلك اكثر من ان تحصى وعند التفتيش ترجع آرائهم الى التوحيد الاسلامى بلا مرأى .

و ما لم ينته الأمر الى الوجود الصمد الواحد بالوجدة الشخصية لم يتم مسائل التوحيد على وجهها الأحسن الاكمل ، ولا يتخلص الموحد عن تهاجم الشبه فذلك التوحيد الحق هو المخلص .

و الحق ان كلمات الشيخ الرئيس نص صريح فى أن الوجود حقيقه صمدية و ما سواه شئونه و ظلاله على التوحيد الذى يعتقده الخواص اعنى التوحيد القرآنى الذى اشرنا اليه . و ذلك لأنه قال فى المباحثات : ان الوجود فى ذوات الماهيات لا يختلف بالنوع بسبل ان كان اختلافه فى التاكيد و الضعف ، و انما يختلف ماهيات الاشياء التى تنال الوجود بالنوع ، و ما فيها من الوجود غير مختلف بالنوع فان الانسان يخالف الفرس بالنوع لاجل ماهيته لا لوجوده .

وكذا قال فى التعليقات : الوجود المستفاد من الغير كونه

متعلقا بالغير هو مقوم له ، كما ان الاستغناء عن الغير مقوم لواجب الوجود بذاته ، و المقوم للشيء لا يجوز ان يفارقه اذ هو ذاتى له :
 وقال فى موضع آخر من التعليقات ايضا : الوجود اما ان يكون المحتاج الى الغير فيكون حاجته الى الغير مقومة له ، و إما أن يكون مستغنيا عنه فيكون ذلك مقوما له ، ولا يصح ان يوجد الوجود المحتاج غير محتاج كما انه لا يصح ان يوجد الوجود المستغنى محتاجا و الا قوم بغيره و بدل حقيقتها ، انتهى .

و صاحب الاسفار بعد نقل كلماته المذكورة فى الفصل الخامس من المنهج الاول من المرحلة الاولى منه (ص ٩ ، ج ١ ، ط ١) قال ما هذا لفظه :

ان العاقل اللبيب بقوة الحدس يفهم من كلامه ما نحن بصدد اقامة البرهان عليه حيث يحين حينه من ان جميع الوجودات الامكانية و الآليات الارتباطية المتعلقة اعتبارات و شئون للوجود الواجبى ، واسعة و ظلال للنور القيومى لا استقلال لها بحسب الهوية ، و لا يمكن ملاحظتها ذواتا منفصلة و انيات مستقلة لان التابعية و التعلق بالغير و الفقر و الحاجة عين حقائقها ، لان لها حقائق على حياها عرض لها التعلق بالغير و الفقر و الحاجة اليه بل هى فى ذاتها محض الفاقة و التعلق ، فلا حقائق لها الا كونها توابع لحقيقة واحدة .
 فالحقيقة واحدة و ليس غيرها الاشئونها و فنونها و حيثياتها و اطوارها و لمعات نورها و ظلال ضوئها و تجليات ذاتها : كل ما فى الكون و هم او خيال ، او عكوس فى المرايا او ظلال .
 انتهى ما اردنا من نقل كلام صاحب الاسفار ، و بالجملة كسلام

هذين العلمين في بيان التوحيد القرآني كالنور على شاطئ الطور .
الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا
الله .

و فرقة منهم كابي الحسن الاشعري و ابي الحسين البصري و
اتباعهما النافين للاشتراك المعنوي حذرا من المشابهة و السنخية
بين العلة و المعلول ، و النافين لزيادة الوجود على الماهية ، بل
قالوا بعينيته لها ذهنا فضلا عن العينية الخارجية . و معنى العينية
الذهنية ان المفهوم من احدهما عين المفهوم من الآخر مقابل قول
الحكماء من عينية الوجود للماهية خارجا و انه غيرها ذهنا .

قال العلامة الحلبي في شرح التجريد :

اختلفوا في ان الوجود هو نفس الماهية او زائد عليها ، فقال
ابوالحسن الاشعري و ابوالحسن البصري و جماعة ممن تبعوهما ان
وجود كل ماهية نفس تلك الماهية . انتهى (المسألة الثالثة من اول
المقصد الاول) .

اقول : ولا يخفى عليك ان العينية اخص من الاشتراك اللفظي
لاحتتمال الاشتراك بان يكون الوجود في كل ماهية امرا زائدا عليها
مختصا بها لانفسها و هذه الفرقة قائلون بالعينية فالاشتراك اللفظي
عند هم ليس على وجه زيادة الوجود على الماهية .

و في القول الوسيط ان مذهب الشيخ ابا الحسن الاشعري هو
ان وجود كل شيء عينه واجبا كان او ممكنا ، جوهر او عرضا ، جزئيا
حقيقيا او كليا ذاتيا ، او عرضيا انضماميا او انتزاعيا ، و ليس زائدا على
نفس الذات ولا جزئيا .

فليس هيهنا وجود هو غير الماهية ، ولا اتصاف و خلط هو نسبة بينهما فانه ليس بينها في مرتبة المحكى عنه و المصداق تغاير اصلا كما بين ذات الواجب و وجوده فالحمل بينها حمل اولى نظرى بناء على اتحاد المصداق كما في حمل الوجود على الواجب عند الحكماء و ان لم يكن بينها اتحاد بحسب المفهوم كما في الانسان انسان ، او الانسان حيوان ناطق بتعدد الملاحظة و المعقولية او التعدد الاعتبارى فى المفهوم بحسب عروض صفى الاجمال و التفصيل .

و الكلام هيهنا على التعدد فى مرتبة المحكى عنه لا فى مرتبة الحكاية فقط . فعلى هذا لا يتصور الجعل المؤلف بين الماهية و الوجود ، ولا تعلقه بالذات ولا بالعرض بمرتبة الخلط ، و تعين الجعل البسيط و جعل الماهية جعل بسيط متعلق بالذات بالماهية التى هى شىء واحد يعبر عنه بالماهية من حيث كونها ذاتا و ما به الشى هو هو ، و بالوجود من حيث كونه منشأ الآثار و مدار الاحكام ، و بالتشخص من حيث كونه مبدا التميز و التعيين الواقعى و هو التشخص الحقيقى ، و متعلق بالعرض بما ينتزع عنها من مفهوم الذات و مفهوم الوجود المصدري و مفهوم الوجود الحقيقى المغائر لها فى مرتبة الحكاية ، و غير ذلك من الامور المنتزعة عن نفسها من حيث هى . انتهى ما اردنا من نقل كلامه .

اقول : نقل ادلة هذه الفرقة فى مذهبهم ، ثم الرد عليها ، فيفيضان الى الاسهاب ، و خلاصة مذهبهم ان الماهيات بأسرها متخالفة و كذلك الوجود لانه عينها فى كل مرتبة . ولذا قالوا بالاشتراك اللفظى حذرا من المشابهة و السنخية بين العلة و معلول .

وانت تعلم ان السخية كسخية الشئ و الفىء من شرائط
العلية والمعلولة .

ثم ان ما ذهب اليه الاشعري بظاهرة سخيف غاية السخافة
ولا يتفوه به من له ادنى شعور فى مسألة التوحيد ، ولعل رأيه وآراء
اتباعه فى المقام ناظر الى ما بينا فيها ثم ثوره الآخرون بما نقلنا عنهم
حسب ما حسبه هؤلاء لاعلى النحو الذى نجاه اولئك ولا بعد فى ذلك
وكم له من نظير . فتدبر .

ط - ومنها ان البسائط هل تكون مجعولة ام لا ؟

قال الفخر الرازى فى المباحث المشرقية (ج ١ ، ص ٥٢ ، ط ١) :
المشهور انها غير مجعولة فان السواد لو تعلقت سواد يته بغيره لم
يكن السواد سوادا عند فرض عدم ذلك الغير وهو محال .
ثم اخذ فى النقض والايهام والايوان والاعتراض . وهكذا
الكلام فى بيان تعلق الجعل المؤلف او البسيط بالذاتيات والمقومات
للطبائع النوعية . وهكذا البحث عن جعل لوازم الماهية هل هى
مجعولة بجعل الذات ، او معلولة للماهية من حيث هى او من حيث
التقرر والوجود ؟ وهكذا الكلام فى جعل الصفات الانتزاعية المتقدمة
على التقرر والوجود .

اقول : انت بما قد منا من الاصول الرصينة حول الجعل تنبّهت
على ما هو الحق المحقق فى هذه الشعب المنبعثة عن الجعل فلا
طائل فى الاطالة .

ى - ومنها ان الفوجود بوجوده الذى هو فيض الله تعالى زبط
محض و فقر نورى الله نور السموات والارض ، والموجودات بوجوداتها

مظاهر الله تعالى لا بحدودها وماهياتها . وتلك المظاهر ايضا اسمائها بوجه ، كما انها مظاهر اسماءه بوجه آخر .
والمظاهر اسماء اسماء كما ان الاسماء اللفظية اسماء اسماء الأسماء التي هي مظاهر لاحد لها اذا نظرت الى مايلي ربها كالامواج البحرية فهي محدودة بالنظر الى مايلينا لا الى مايلي البحر . فما سواه سبحانه فعله فهي روابط محضة قائمة به عنت الوجوه للحي القيوم . والاضافة بينهما اشراقية : ولتفوهنا بضرب من التوسح في التعبير ان المجعل هو وجود الاشياء الفاض عن المبدأ كان المجعل له امران : وجود وحد . لان الصمد الحق ليس الا هو قل هو الله احد الله الصمد ، فبالحد يغاير جاعله ، و بالوجود ظل من اظلاله قل كل يعمل على شاكلته .

وعلى هذا المنوال قال المحقق الطوسي في شرحه على اشارات الشيخ : اذا صدر عن المبدأ الاول شئ كان لذلك الشئ هوية مغايرة للاول بالضرورة و مفهوم كونه صادرا عن الاول غير مفهوم كونه ذاهوية فاذن هيئنا امران معقولان : احدهما الامر الصادر عن الاول وهو المسمى بالوجود ، والثاني هو الهوية اللازمة لذلك الوجود وهو المسمى بالماهية فهي من حيث الوجود تابعة لذلك الوجود لان المبدأ الاول لو لم يفعل شيئا لم يكن ماهية اصلا لكن من حيث العقل يكون الوجود تابعا لها لكونه صفة لها ، انتهى .

يا - و اعلم ان التعبير عن انتساب ما سواه اليه سبحانه بالارتباط الفقري مما قد نطق به الشيخ العارف العربي في الفصن الآدمي من فصوص الحكم حيث قال : لاشك ان المحدث قد ثبت حدوثة وافتقاره

الى محدث احدثه لامكانه بنفسه فوجوده من غيره فهو مرتبط به ارتباط
افتقار . ولا بد ان يكون المستند اليه واجب الوجود لذاته غنيا فى
وجوده بنفسه غير مفتقر وهو الذى اعطى الوجود بذاته لهذا الحادث
فانتسب اليه (ص ٨٣ ، ط ١ ، من شرح القيصرى عليه).

ثم تبعه صاحب الاسفار فى التعبير عنه بالفقر النورى و الاضافة
الاشراقية و نحوهما . و القيد بالاشراقية لاجراخ الاضافة المقولية . و
الاضافة الاشراقية ناظرة الى النسبة الحقيقية اى الملك الحقيقى
الناطق به كتابه الكريم :

ولله ما فى السموات وما فى الارض (آل عمران ، ١٩٢) ، بخلاف
الملك الاضا فى الاعتبارى نحو قولك الدار لزيد . الا تدبرت معنى قاله
تعالى : فاطر السموات و الارض و نحوها من الآيات الاخرى التى
فيها كلمة فطرو مشتقاتها؟ والأتري انه سبحانه قال : و كان الله بكل
شىء محيطا (نساء ١٢٢) و لم يقل : و كان الله على كل شىء محيطا
و كذلك الآيات الاخرى التى كانت صلة الاحاطة فيها كلمة الباء لا على
فافهم .

خاتمة فى نقل طائفة من كلام اهل التوحيد فى الجعل لعنه
يفيد زيادة استبصار فى موضوع الرسالة :

١- قال فى نقد النصوص : و هي هنا بحث حاصله : ان الماهية
الممكنة كما انها محتاجة الى الفاعل فى وجودها الخارجى ، كذلك
محتاجة اليه فى وجودها العلمى سواء كان ذلك الفاعل مختارا او موجبا
فالمجعولية بمعنى الاحتياج الى الفاعل من لوازم الماهية الممكنة مطلقا
فانها اينما وجدت كانت متصفة بهذا الاحتياج ، و ان فسر المعجولية

بانها الاحتياج الى الفاعل في الوجود الخارجى كان الكلام صحيحا
والتقييد تكلفا .

٢ - قال القيصرى في الفصل الثالث من مقدمات شرحه على
فصوص الحكيم : الاعيان من حيث انها صور علمية لا توصف بانها مجعولة
لانها حينئذ معدومة في الخارج و المجعل لا يكون الا موجودا كما
لا يوصف الصور العلمية و الخيالية التى فى اذهاننا بانها مجعولة ما
لم توجد فى الخارج ، و لو كانت كذلك لكانت الممتنعات ايضا مجعولة
لانها صور علمية فالجعل انما يتعلق بها بالنسبة الى الخارج و ليس
جعلها الا ايجادها فى الخارج لان الماهية جعلت ماهية فيه ،
و بهذا المعنى تعلق الجعل بها فى العلم اولى ، و حينئذ يرجع
النزاع لفظيا اذ لا يمكن ان يقال ان الماهيات ليست بافاضة مفيض
فى العلم و اختراعه و الا يلزم ان لا تكون حادثة بالحدوث الذاتى .
لكنها ليست مخترعة كاختراع الصور الذهنية التى لنا اذا اردنا
اظهار شىء لم يكن ليلزم تأخر الاعيان العلمية عن الحق فى الوجود
تأخرا زمانيا بل علمه تعالى ذاته بذاته يستلزم الاعيان من غير تأخرها
عنه تعالى فى الوجود فبغير العلم الذاتى يعلم تلك الاعيان لا بعلم
آخر كما توهم من جعل علمه بالعالم عين العقل الاول فافهم .

٣ - قال كمال الدين محمد اللارى فى شرح الزوراء :

ما يفهم من كلام العرفاء و الصوفية ان الجعل عندهم قسمان :
الاول الجعل المتعلق بالاعيان الثابتة و الماهيات بذواتها و
استعداداتها مجعولة بهذا الجعل عندهم ، يعنى به تعلق الجعل
بها فى العلم ، و به ايضا تتلبس الماهيات بالشبوت و الظهور العلمى

و الفيض الاقدس في عرفهم عبارة عن هذا الجعل . و المتعلق بالماهيات باعتبار الثبوت العيني و المجعل بهذا الجعل عند هم ليس الا الوجود العيني و ما يتبعه لأن ذوات الماهيات و استعداداتها كانت مجعولة بالجعل الاول و هذا الجعل هو المسقى بالفيض المقدس .

و لو وقع في كلامهم ان الماهيات غير مجعولة ارادوا به الجعل الثاني اعنى الفيض المقدس لا مطلق الجعل اذ قد صرحوا بمجعولية الماهيات بذواتها بالجعل الاول و حينئذ لا تخالف في كلاميهما .

٤ - قال صدر المتألهين في آلهيات الاسفار : الاعيان الثابتة ما شمت رائحة الوجود ابدًا ، و معنى قولهم هذا انها ليست موجودة من حيث انفسها ، و لا الوجود صفة عارضة لها او قائمة بها ، و لا هي عارضة له و لا قائمة به ، و لا ايضا مجعولة للوجود معلولة له بل هي ثابتة في الازل باللا جعل الواقع للوجود الاحدى كما ان الماهية ثابتة في الممكن بالجعل المتعلق بوجوده لا بماهيته لانها غير مجعولة بالذات .

٥ - و قد افاض امام الموحدين آدم اولياء الله الوصى الموتضى عليه الصلوة والسلام مجيبا بكلامه الكامل لرجل قال له : ايمن المعبود ؟

فقال عليه السلام : لا يقال له اين لانه اين الاينية ، و لا يقال له كيف لانه كيف الكيفية ، و لا يقال له ما هو لانه خلق الماهية ، الحديث (باب نفي الجسم و الصورة و التشبيه من ثانى البحار نقلا عن روضة الواعظين ، ص ٩٣ ، ج ٢ ، ط ١) .

و فى المجلد الاول من البحار نقلا عن علل الشرائع فى سؤالات
الشامى عن امير المؤمنين عليه السلام عن اول ما خلق الله تبارك و
و تعالى ؟ فقال عليه السلام : النور .

ففى الاول ، قال عليه السلام : انه سبحانه خلق الماهية ، و فى
الثانى قال : اول ما خلق الله النور .

و فى حرز مولانا الامام الجواد عليه السلام : و ملاكل شىء نورك
(ص ٣٦ مهج الدعوات ، ط ١) فافهم .

و ان شئت مزيد ايضاح فى ذلك فعليك برسالتنا فى لقاء الله
تعالى .

وقد حان ان نختم الرسالة هاهنا حامدين لله رب العالمين
و مصليين على عباده الصالحين سيما خاتم النبيين و آله الطاهرين .

٢- العمل الضابط في

الرابطة والرابطة

مركز بحوث وتطوير علوم إلكترونية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد و الثناء لمن هو الكل في وحدته •
 و الصلوة و السلام على خير خلقته و آله و عترته ، و من استقام
 على سيرته و طريقته •
 و بعد فهذه و جيزة عملها العبد الحسن بن عبد الله الطبري
 الآملي (المدعو بحسن زاده آملی) في الوجود بين الرابطة و الرابطة ،
 لعلها تفيد اهل التنقيب في المسائل الحكمية ، و تجدى ابناء
 التحقيق عن القضايا العلمية •
 و سميتها بالعمل الضابط في الرابطة و الرابطة ، منضدة في
 اربعة عشر فصلا و خاتمة •

فصل ١

الوجود الرابط يطلق في الحكمة المتعالية على ما سواه سبحانه بمعنى أن المعلول مطلقا بالنسبة الى علته المفيضة رابط بل بسيط محض لا استقلال له ، فوجود المعلول من حيث هو وجوده بعينه للعلّة الفاعليّة التامة أي المعلولات هي انحاء الوجودات بالجعل الابداعي البسيط، فيقال للوجودات المعلولة روابط محضة لا استقلال لها ، و اضافتها الى علّتها المفيضة اضافة اشراقية قائمة بطرف واحد عيني هو وجود علّتها جلّ شأنها .

وفي قبال هذا الوجود الرابط ، الوجود الرابط بالمعنى الذي ذهب اليه القوم في الفلسفة الراجحة من أن وجود المعلول بالنسبة الى علّته وجود رابطي يعنى أن للمعلول وجودا مستقلا عن العلّة الا أنه منسوب اليها ولا يصح سلب هذا الانتساب عنه اي لا يصح انسلاخ المعلول عن هذا الانتساب الى العلّة .

و يمكن ان يكون كلام المحقق اللاهجي في بعض تاليفاته أن وجود العرض مفاد كان الناقصة ، ناظرا الى هذا الوجه من الوجود الرابطي فتدبر .

و الوجود الرابطي بهذا المعنى يأباه فطرة التوحيد فان الكل روابط صرفة لانفسية لها بالنسبة الى الوجود الصمدى ، الا ان يكون مراد القوم من الانتساب الاضافة الاشراقية بقريفة كلماتهم الاخرى في الجعل والتوحيد على ما استوفينا البحث عن ذلك بالتحقيق والتنقيب

في رسالتنا المعمولة في الجعل .
 و بالجملة أن هذين الوجودين الرابط و الرابطي هما الموجودات
 المعلولة مطلقا المعبرة بما سواه سبحانه .
 و اطلاق الروابط، أو الروابط المحضنة عليها في الحكمة
 المتعالية سائرة دائرة جدا ، و قد يعبر عنها بالوجود المرتبط ايضا .
 فالرابط و الرابطي بهذا المعنى يعمان اعيان جميع ما سواه
 سبحانه ولا يختصان بالقضايا .

فصل ٢

و يطلق الوجود الرابط في قبال الرابطي بمعنى آخر يختصان
 بالقضايا و المركبات التقييدية ، و يحتاج الى بيان تفصيلي و هو ما يلي :
 الوجود تارة يقسم بالوجود المحمولى ، و غير المحمولى ، و
 المحمولى على قسمين اما أن يكون ناعتا او غير ناعتا و الناعتي هو
 الوجود الرابطي ، و غير المحمولى ايضا رابطي في صناعتهم بالاشتراك
 اللفظي .

و كان الحكماء قبل صاحب الأسفار و استاذ الميرداماد يطلقون
 الوجود الرابطي بالاشتراك اللفظي على كلا القسمين من الوجود المحمولى
 الناعتي و مقابل المحمولى ، و التمييز بينهما كان بحسب ما ورد
 استعمالهما .

و صاحب الاسفار تبعا لاستاذه في الافق المبين قال في آخر
 الفصل التاسع من المنهج الاول من المرحلة الاولى منه :

((وكثيرا ما يقع الغلط من اشتراك اللفظ فلو اصطاح على الوجود الرباطى للوجود المحمولى الناعتى ، وعلى الوجود الرباطى لمقابلته المستعمل فى مباحث المواد الثلاث و بازائها الوجود المحمولى فى قبال الوجود الرباطى ، والوجود فى نفسه فى قبال الوجود الرباطى يقع الصيانة على الغلط)) (ج ، ط ، ص ، ص ١٨) .

ثم استقر الاصطلاح بعده على ما اشار عليه ، فنقول :
الوجود المحمولى - ونسميه الوجود المستقل ، والوجود النفسى أى وجود الشئ فى نفسه - له معنى مستقل اسمى يحمل على موضوعات القضايا كقولك : المادة موجودة ، والصورة موجودة ، والجسم موجود ، والبياض موجود ، والانسان موجود ، والعلم موجود ، والصور الخيالية موجودة ، والعقل موجود ، والله سبحانه موجود ؛ فالوجود المحمولى تارة يتعلق بماهية ، وتارة لا يتعلق بها كالا مثلة المذكورة ، فان الله تعالى شأنه فرد ، وما سواه زوج تركيبى ، فمعنى عدم تعلق الوجود المحمولى به سبحانه أنه وجود بحت .

فـ فالوجود المحمولى وجود مطلق ، واطلاقه فى قبال الوجود المقيد الآتى بيانه فى الوجود الرباطى .

فمفاد الوجود المحمولى مفاد كان التامة المتحقق فى الهليات البسيطة ، أى ثبوت الشئ فقط كحمل الوجود على الماهية فان الوجود نفس ثبوت الماهية لا ثبوت شئ للماهية حتى يكون فرع ثبوت الماهية ، فالقاعدة الفرعية غير جارية فى وجود الماهية رأسا ، فلا حاجة الى تخصيصها ، او تبديل الفرعية بالاستلزام ، او التفوه بتقرر الماهية اصالة واعتبارية الوجود .

و يعبر عن الوجود المحمولى فى الفارسية بهست ، نحو الانسان
موجود ، فيقال بالفارسيه : انسان هست .
ولذلك يقال فى المنطق : ان القضية التى محمولها الوجود
المطلق ثنائية .

ثم بما تقدم فى معنى الوجود الرابط من ان له معنى حرفيا، يعلم
ان المعنى الحرفى لا يخبر عنه ، اذ لو اخبر عن هذا الوجود لـزم
الانقلاب .

فاذا نظرنا الى الوجود الرابط بالاستقلال واخبرنا عنه بقولنا
مثلا : الوجود الرابط موجود بالغير ، خرج عن كونه وجودا رابطا ، بل
كان له حينئذ . معنى اسمى فبتصر .



مركز تحقيقات كميوتير علوم اسلامي

فصل ٣

اعلم ان الوجود فى نفسه أى المحمولى له اعتباران : احدهما
ان لا يكون نعتا للآخر - اعم من أن لا يصح ان يكون نعتا للآخر رأسا
كالجواهر الغير الحالة مثلا ، أولا - وثانى الاعتبارين أن يكون كذلك
فنقول :

ان هذا الوجود المحمولى الناعتى - اى الاعتبار الثانى - هو
احد معنى الوجود الرابطى فى القضايا الذى كان السائر فى السنة
القدماء من الحكماء ، وقد استقر اصطلاح المتأخرين منهم بعد صاحب
الاسفار واستأذنه على تسميته بهذا الاسم ايضا .
اى اذا قال المتأخرون الوجود الرابطى يعنون به الوجود

المحمولى الناعى .

و لى معناه الا تحقق الشىء فى نفسه أى انه من الوجود النفسى
فلى معناه بباين تحقق الشىء فى نفسه بالذات ، ولكن على أن يكون
فى شىء آخر كقيام البياض فى الجسم ، أو لشىء آخر كالصورة للمادة
و كوجود المعلول للعللة مثل منشئات النفس لها ، أو عند شىء آخر
كالصورة الجزئية عند النفس .

فالأعراض كلها وكذلك الجواهر الحالة لهما وجود محمولسى
ناعى ، كما أن لكل منهما مفهوما مستقلا اسميا بالتعقل وهو وجود الشىء
فى نفسه سواء كان ناعيا أم لا ، فانما لحقت الاضافة الى الغير ذلك
الوجود المحمولى الناعى بحسب الواقع خارجا عين ماهية موضوعه
فصار ناعيا بالاضافة ، فهذا الوجود الرابطى لى طباعه أن بباين
تحقق الشىء فى نفسه بالذات بل انه احد اعتبارى وجود الشىء فى
نفسه لكنه من حيث اخذ رابطيا فهو المحمول فى الهل المركب . فافهم .

فصل ٤

واما الوجود الرابطى الذى هو مقابل المحمولى فهو المستعمل
فى المواد الثلاث - أى الوجود و الامكان و الامتناع - و يسمى فى
اصطلاح المتأخرين بالوجود الرابط كما أن الأول يسمى بالرابطسى
صونا من الوقوع فى الغلط بالاشتراك اللفظى كما تقدم فى الفصل
الثانى الكلام فيه .

وهو - أى هذا الوجود الرابط - ما يقع رابطا فى القضايا

الحملية الايجابية التي مفادها كان الناقصة فقط على التفصيل الذي ستسمعه ، وفي المركبات التقييدية الايجابية فقط ، لان السلبية سواء كانت في القضايا أو في المركبات سلب الربط .

فالموجود الرابط من حيث انه في مقابل المحمولي فلانفسية لب

اصلا أى ليس له وجود في نفسه .

و من حيث انه يقع رابطا في الحمليات الايجابية التي مفادها

كان الناقصة فهو وراء النسبة الحكمية الاتحادية التي هي تكون في جميع القضايا موجبة كانت او سالبة ، بسيطة كانت أم مركبة .

و بعبارة اخرى : الفرق بين النسبة الحكمية و الوجود الرابط ،

هو أن الأول يوجد في جملة العقود سواء كانت بسيطة أو مركبة ، موجبة أو سالبة ، وأن الثاني لا يوجد الا في الحمليات الايجابية أى في الموجبات المركبة و في المركبات التقييدية الايجابية ، وأن النسبة الحكمية ربما توجد بدون الوجود الرابط كالتشكيك في النسبة فسان التشكيك في النسبة لا يمكن الا بعد تصورها ، وأما الوجود الرابط فلا يكون الا بعد الحكم .

و ربما يصح أن يوجد نسبة غير رابطية كملاحظة معنى الحروف

بدون ضم ضميمة .

اعلم ان اختصاص الوجود الرابط في الموجبات من الهليسات

المركبة و كونه مغائرا للنسبة الحكمية الاتحادية التي بين الموضوع و

المحمول مختار صاحب الاسفار في الفصل التاسع من المنهج الاول منه

و القول الآخر أن الوجود الرابط هو تلك النسبة الاتحادية التي

بين الموضوع و المحمول .

فصل ٥

بما قدّمنا دريت أن الوجود الرابطة له معنى حرفي متحقق فسي غيره أي في قضايا ايجابية محمولها الوجود المقيد كالانسان كاتب وزيد ضاحك وعمر وقائم ونحوها ، وفي مركبات تقييدية ايجابية مأخوذة من تلك القضايا ، نحو كتابة الانسان ، ضحك زيد ، وقيام عمر وفانا نجد بين اطرافها أمرا نسميه رابطا ، لانجده في الموضوع وحده ، ولا فسي المحمول وحده ، ولا بين كل واحد منهما وغيره اعنى بين الموضوع و بين غير المحمول ، و بين المحمول وغير الموضوع .

فلا محالة أن هناك موجودا وراء الموضوع والمحمول وليس موجودا في نفسه مستقلا منفصلا عن الطرفين ، بل هو قائم بهما وليس بخارج عنهما بل متحقق فيهما ورابط بينهما وغير متميز الذات عنهما . ومفاد تلك القضايا الحاملة للوجود الرابطة ثبوت شيء لشيء .

فالمطلق في القضية الأولى أعنى في القضية التي محمولها الوجود المطلق على ما تقدم في الفصل الثاني ، هو مقابل المقيد في القضية الثانية اي الموجبات من الهليات المركبة وذلك لأن في الأولى وجود الشيء أي وجود الموضوع فقط ، وفي الثانية وجود الكتابة للموضوع .

فوجود في الثانية مقيد بالكتابة ويعبر عنه في الفارسية باست .

نحو الانسان كاتب فيقال في الفارسية : انسان كاتب است .

فالمحمول في هذه القضية هو الكتابة المأخوذة بشرط لا .

والوجود بهذا المعنى الرابطة مفهوم تعلقى لا يمكن تعقلها على

الاستقلال فهو من المعانى الحرفية ، ومفاده مفاد كان الناقصة المتحقق فى الهليات المرگبة فان قولنا الجسم ابيض مثلا فى قوة قولنا : الجسم كان ابيض .

ولذا يعدّ الأفعال الناقصة فى العلوم العقلية من الحروف فيقال كان حرف وجودى - على التفصيل الذى حررناه فى تعليقاتنا على اللآلى المنتظمة للحكيم السبزوارى - فالقضية الأولى ثنائية فيها موضوع ومحمول ، والثانية ثلاثية فيها وراء الموضوع والمحمول وجود رابط .
قال الحكيم السبزوارى فى اللآلى :

كذا الثنائى والثلاثى مطلباً هل بسيط وهل قدرگبا
ثم قال فى بيان الشعر : يعنى قضية محمولها الوجود المطلق كالانسان موجود ثنائية لأن مفادها ثابت الشئ لا وجود رابط فيها كما قررنا فى محلّه . وقضية محمولها الوجود المقيّد كالانسان كاتب ثلاثية لأن مفادها ثابت شئ لشيء وفيها وراء الموضوع والمحمول وجود رابط .

وفيهما قد يذكر الرابطة ، وقد تحذف فمع أنّها ثلاثية تكون ثنائية و ثلاثية بمعنى آخر ، وأما البسيطة فلم يكن لها رابطة رأساً ، انتهى .

اقول : بقى الكلام فى تشكّل القضية الثنائية على هذا البيان الذى افاده فى اللآلى و شرحه ، فانه اذا لم يكن اسناد بين الموضوع والمحمول فكيف يتحقق القضية ؟ ولا يخفى عليك أن قولنا زيد موجود قضية يصحّ السكوت عليها فالنسبه بينهما تامّة يصحّ السكوت عليها ، و حصول النسبة التامة يستلزم الوجود الرابط فتدبر ، و سيأتى زيادة

بيان في الفصل الثالث عشر .

فصل ٦

قد دريت في بيان الوجود المحمولي - في الفصل الثاني - أنه قابل للحمل على الموضوعات ، فحيث ان الوجود الرابط مقابل له فلا يكون له نفسية - أي ليس وجودا في نفسه - فلا يقع محمولا من حيث هو رابط بين الموضوع والمحمول ، فانك لا تحمل في الانسان كاتب مثلا الوجود المطلق على الانسان ، بل تحمل الوجود المقيد أي وجود الكتابة المعبر عنه بالكاتب عليه ، فالرابط أي كلمة است في الفارسية ان بدل بكلمة هست فيقال : انسان كاتب هست ، فهو ايضا بمنزلة أن يقال : انسان كاتب است ، فلا تغفل بمجرد تبديل لفظ بلفظ آخر .

والعمدة أن تنظر الى حمل الوجود المطلق ، والوجود المقيد . وكذلك قد علمت في بيان الوجود المحمولي أنه تارة يتعلق بماهية ، وتارة لا يتعلق بها بمعنى انه حينئذ وجود صرف ، فحيث ان الوجود الرابط مقابل للمحمولي ليس له وجود في نفسه ، فليس بذى ماهية حتى يتعلق بها و يطرد العدم عنها ، لأن الماهية من حيث انها مقولة في جواب ما هو مستقلة بالمفهومية ، وقد علمت أن الوجود الرابط غير مستقل بالمفهومية فلا يتعلق بالماهية . فتبصر .

فصل ٧

فى بيان الوجود فى نفسه و سائر النفسيات : ان الواجب تعالى شأنه وجود بنفسه ، فهو وجود فى نفسه و لنفسه بطريق أولى ، و اما ما سواه سبحانه فكل واحد منها وجوده بغيره أى بالواجب بذاته ، ثم منها ما يكون لها وجود فى نفسه ، أو لا يكون لها وجود فى نفسه ، و الثانى هو الوجود الرابط .

ثم الأول أى ماله وجود فى نفسه اما أن يكون لنفسه كالجواهر الغير الحالة ، أو يكون لغيره كالأعراض مطلقا ، و كالجواهر الحالة مثل الصور الحالة فى محالها ، و كذا النفوس المنطبعة و نظائرها .
ففى الواجب نفسيات ثلاثة أى فى نفسه لنفسه بنفسه ، و فى الجواهر الأولان أى فى نفسه لنفسه ، و فى العرض الأول فقط أى فى نفسه .

و اذا صار الجواهر ناعتا فله وجود فى نفسه لغيره كالعرض من هذه الحيثية اعنى بها كونه لغيره ، و مع ذلك صادق عليه تعريف الجوهر بأنه الموجود لا فى موضوع ، ولا يصدق عليه تعريف العرض بأنه الموجود فى موضوع ، و ذلك لأن الموضوع اخص من المحل ولهذا جاز أن يكون بعض الجواهر حالا فى غيره ولا يكون ذلك الغير موضوعا له .

و اما الوجود الرابط فالنفسيات الثلاثة كلها مسلوبة عنه ، و محكوم بكونه وجودا بالغير لأنه فى عداد ما سواه سبحانه ، لكنه اضعف مراتب

الوجود . فالوجود الرابط قسيم للنفسى ، واما الرابطى فقسم منه .

فصل ٨

اختلفوا فى ان الوجود الرابط ، هل هو غير الوجود المحمولى
بالنوع أم لا ؟ و بعبارة أخرى : هل الوجود الرابط من سنخ الوجود
المحمولى أم لا ؟ .

وانت بما اشرنا اليه فى الفصل السابع من أن الوجود مشترك
معنوى ، والوجود الرابط من اضعف مراتب الوجود ، تدرى أن الحق
كون الوجود الرابط من سنخ الوجود المحمولى فلا يكون اطلاق الوجود
عليهما فى مجرد اللفظ ، أى لا يكون الاتفاق بين الوجود الرابط و
المحمولى فى مجرد الاشتراك اللفظى بل كلاهما من مراتب الوجود .
ولكن صاحب الاسفار فى الفصل التاسع من المنهج الأول منه بعد
الحكم يتخالفهما سنخاً أولاً اضرب عنه بقوله : على أن الحق أن الاتفاق
بينهما فى مجرد اللفظ (ج ١ ، ط ١ ، ص ١٧) .

وهذا منه - قدس سره الشريف - عجيب ، كيف لا وهو البطل
الفحل الذى احكم بنيان التوحيد الاسلامى بالموازن القاطعة
البرهانية والعرفانية التى هى تفاسير انفسية للآيات القرآنية والروايات
الايقانية و بين اتم تبين بان الوجود واحد أحد صمدى وهو الأول و
الآخر والظاهر والباطن حتى أن وجود الانتزاعيات والاضافات
واعدام الملكات والنسب وماهى مضاھية لها من سنخ الوجود .
على ان الفصل الثانى من المنهج الاول من الاسفار فى .

مفهوم الوجود مشترك محمول على ما تحته حمل التشكيك لاحتواء التواطؤ .
ولذا أفاد في بيان مراده استاذنا علم العلم وآية التقوى جامع
المعقول والمنقول آية الله الحاج الشيخ محمد تقى الآملى رضوان الله
تعالى عليه ، بقوله الشريف في درر الفوائد : لعل المراد به انه لما
كان بين الوجود الرابط والوجود المحمولى غاية التباعد كاد أن يكونا
كالمشترك اللفظى لأنها كذلك حقيقة ، (درر الفوائد فى غرر الفوائد
ص ١١٥ : ط ١) .

فصل ٩

قد عرفت فى الفصول السالفة سيما السابع منها أن الوجود
الرابطى ليس قسيما للنفسى بل هو قسم منه ، فما قال الحكيم
السبزوارى فى غرر الفوائد :

ان الوجود رابط و رابطى . ثمة نفسى فهناك واضبط

حيث جعل الرابطى قسيما للنفسى ، ليس بصحيح .

نعم انه فى الشرح فى بيان الأقسام أحسن واجاد ، ولكن
غرضنا عدم تمامية الشعر فى افادة المزداد لا الشرح . وكان الصواب
أن يقول مثلا :

ان الوجود قد يكون رابطا

وما هو النفسى منه الرابطى

لأنه فى نفسه الخ .

او يقول

ان الوجود رابط و رابطى
او يقول :

ان الوجود رابط و رابطى
او على وجوه أخرى .

وان قيل : ان قوله : ((ثمة نفس)) ناظر الى (وجود فى نفسه)
فى قبال الوجود الرابطى على ما اصطلح عليه صاحب الاسفار تبعاً
لاستاذه كما تقدم فى الفصل الثانى ، كان غير تمام ايضاً كما لا يخفى
فتدبر .



فصل ١٠

تقدم فى الفصل الخامس ان الوجود الرابط يتحقق فى الموجبات
من الهليات المركبة ، وفى المركبات التقييدية الايجابية فاعلم أن ظرف
الوجود الرابط تابع لقضيته فان كانت خارجية فوعاء تحققه الخارج ، وان
كانت ذهبية فوعاءه الذهن .

وعلى وزانه الكلام فى المركبات التقييدية الايجابية .

فصل ١١

عليك أن تميز بين العروض والاتصاف فى القضايا ، أى عروض
المحمول للموضوع واتصاف الموضوع به فانه قد يكون المحمول له وجود
محمولى ناعى كقولك الجسم ابيض ، أو البياض موجود فى الجسم فان

البياض متحقق في نفسه محمول للهل البسيط وان كان في الجسم ،
 بخلاف الاربعة زوج فان الزوجية منتزعة من حاق ذات الموضوع ، وكذلك
 سائر الاضافات المحضة و النسب الصرفة فانها لا يمكن أن تؤخذ مستقلا
 و أن يكون لها معنى اسمي ، فهل كان ثبوت الزوجية للاربعة مثلا
 رابطيا أم رابطا؟ ففي آخر الفصل الأول من المنهج الثاني من الأسفار
 أن ثبوتها لها رابطي (ص ٢٠ ط ١ ج ١) فتدبر .

فصل ١٢

قد دريت ان الوجود الرابط متحقق في الموجبات من الهليات
 المركبة ، و في المركبات التقييدية الايجابية ، و تقدم في الفصل
 الخامس ان الوجود الرابط غير متميز الذات عن الطرفين بل متحقق
 فيهما و رابط بينهما ، فادرايضا أن الوجود الرابط له وحدة شخصية
 تقتضى نحواً من الاتحاد بين الطرفين سواء كان بينهما حملا
 كالموجبات من الهليات المركبة ، او لم يكن كالمركبات التقييدية .

فصل ١٣

لما كان الوجود الرابط متحققا في الموجبات من الهليات المركبة
 التي مفادها مفاد كان الناقصة ، فالقضايا التي مفادها كان التامة اي
 قضايا الهليات البسيطة مطلقا كقولنا : الانسان موجود ، وكذا القضايا
 التي مشتملة على الحمل الأولى كقولنا : الانسان انسان ، عارية عن
 الوجود الرابط اذ لا معنى لتحقق النسبة الرابطة بين الشيء و نفسه .
 فعليك في مطلب هذا الفصل و مطالب سائر الفصول في هذه .

الرسالة بأعمال النظر التام في الفرق بين المباحث العقلية الكاشفة عن حقائق الاشياء و بين ما يقوله النحوى مثلا في نحو قضية الانسان موجود بان الانسان مَبْتَدَأٌ و موجود خبر له مشتق فيه ضمير رابط ، فان النحوى و اترابه يبحث عن ظواهر الألفاظ ، فالكثرة الظاهرية لا تحجبك عن الوحدة الواقعية ، فافهم. الاسمعت قول القائل :

نهفته معنى نازك بسى است در خط يار

تو فهم آن نكنى اى اديب من دانم
و تقدم الكلام فى تشكل القضية الثنائية فى الفصل الخامس فتذكر
و تدبر .



فصل ١٤

قدم مرارا ان الوجود الرابط متحقق فى القضايا الموجبة من الهليات المركبة ، ولكن القوم اختلفوا فى ان الوجود الرابط هل يتحقق فى جملة العقود اى فى جميع القضايا من الايجابية و السلبية و الهليات المركبة و البسيطة ، ام يختص بالموجبات من الهليات المركبة ولا يتحقق فى القضايا السلبية مطلقا سواء كانت السلبية من الهليات المركبة او البسيطة ، وكذلك لا يتحقق فى القضايا الموجبة من الهليات البسيطة ، و جهان ؟ .

و التحقيق يوجب اختيار الوجه الثانى و ذلك لان فى السوالب مطلقا سلب الربط لا ربط السلب بمعنى ان السلب وارد على الموجبة المتشكلة من موضوع و محمول ونسبة ثبوتية متكيفة بكيفية من المواد الثلاث

الإيجاب أو الامكان أو الامتناع ، ثم يرد السلب عليها فيسلب النسبة الإيجابية أي فيسلب الربط أي ربط المحمول عن الموضوع ، وإن شئت قلت يسلب الربط الذي كان بينهما عنهما ، لأنه يورد عليهما ربطاً سلبياً ، فالسالبة تسلب الربط لأنها تربط السلب ولذا قالوا إن السوالب لسلب الربط ، لا لربط السلب .

و أما القضايا الموجبة التي من الهلّيات البسيطة فيما دريت في الفصل الثالث عشر .

و غرضنا الأهم في هذا الفصل أن السوالب سواء كانت نحو الإنسان ليس بحجر ، أو نحو زيد ليس بقائم ، وكذلك في المركبات التقييدية السلبية ، فلا وجود رابط فيها .

و في حكم السوالب القضايا التي أحد طرفيها أو كلا طرفيها عدم و معدوم أو الفاظ أخرى بمعناها كالجاهل و الفقير و الممتنع و أشباهها ، فالحق فيها أن الوجود الرابط لا يتحقق فيها لا وجوداً ولا عدماً .

ففي نحو شريك الباري معدوم ، و زيد معدوم و عمر و جاهل لا يكون فيها الوجود الرابط ، كما لا يكون فيها العدم الرابط أيضاً فإن العدم لا شيئاً له فلا يتحقق منه رابط قط .

على أنك قد عرفت في الفصل الثاني عشر أن الوجود الرابط له وحدة شخصية تقتضى نحواً من الاتحاد بين الطرفين فالوجود الرابط كان قيامه بالطرفين فلو قلنا أن العدم يصير رابطاً لزم قيام العدم بعدمين إن كان طرفاً القضية عدمين نحو شريك الباري معدوم ، أو بوجود و عدم نحو زيد معدوم ، ولا معنى لذلك . و أما قول النحوي فنحو ما

تقدم .

ولكن صاحب الاسفار بعد البحث عن الوجود الرابط و الرابطى
فى الفصل المسبوق ذكره قال : وهذه الاقسام متأتية فى العدم على
وزان ما قيل فى الوجود (ج ١ ، ط ١ ، ص ١٨) .

مع ان العدم والسلب فى الحكم سواء . و هل يمكن ان يقال ان
نظره الشريف بأن الوجود المحمولى فى نحو زيد جاهل ، و عمرو فقير ،
و بكر معدوم ، و شريك البارى ممتنع ، و ان كان ليس بمتحقق لكننا
نحمل هذا المعدوم مطلقا اعنى اى نحو من العدم على الموضوع كما
نقول فى الفارسية :

زيد نادان است ، عمر نادار است ، و بكر نابود است و على
هذا القياس حتى يكون الموضوع فى الذهن متصفا فى الخارج بذلك
العدم فالوجود الرابط متحقق بهذا الوجه ؟ ففيه ينبغى التأمل التام .
نعم قد علمت ان الوجود فى الهليات البسيطة مطلق كقولنا
الانسان موجود مثلا و هو تحقق الشئ و يقابله عدم مثله كقولنا
الانسان معدوم ، و انه فى الهليات المركبة مقيد كقولنا الانسان كاتب
و هو تحقق الشئ للشئ و يقابله ايضا عدم مثله كقولنا الانسان معدوم
عنه الكتابة ، فالاول هو العدم المطلق كما ان مقابله كان الوجود
المطلق ، والثانى هو العدم المقيد كما ان مقابله كان كذلك .

و هذا هو المسألة الرابعة عشرة من كشف المراد حيث قال :

المسألة الرابعة عشرة فى الوجود المطلق والخاص ، الوجود قد يؤخذ
على الاطلاق فيقابلة عدم مثله ، و قد يؤخذ مقيدا فيقابلة مثله (ص ٣٩
بتصحيح الراقم و تحشيته عليه) و ان شئت فراجع الى الشوارق (جلد ١

صفحة ٥٨) فقله قدس سره : وهذه الاقسام متأتية الخ ، الى هذا المقدار من التأتى فلا كلام فيه ، وانما الكلام فى تحقق الوجود الرابط بل الرابطى فيها فتدبر .

خاتمة

الفصل التاسع من المنهج الاول من المرحلة الاولى من اسفار صدر العتالبيين - قدس سره القدوسى - فى البحث عن الوجود الرابط والرابطى .

وهولاند ماجه يحتاج الى تفصيل وايضاح ، وما اهديناها فى فصول هذه الرسالة وافية فى بيانه ولكن روما للتسهيل ومزيدا للاستبصار نشير الى تفسير مراده وتحليل عباراته باختصار جاعلا حرف ((م)) علامة المتن ، وحرف ((ش)) علامة الشرح ولما كانت عبارات الاسفار المطبوعة مغلوبة صححناها بعرضها على عدة نسخ مخطوطة عندنا ، وهذا الامر اوجب نقل ذلك الفصل من الاسفار بتمامه فمجموع المتن الصحيح وشرحنا عليه كما يلى :

م - فصل فى اطلاق الوجود الرابطى .

ش - هذا الفصل فى آخر المنهج الاول توطئة و تمهيد للآيتان بالمنهج الثانى الذى بعده فى اصول الكيفيات وعناصر العقود و خواص كل منها . ثم الوجود الرابطى ينحل الى الوجود الرابط ، و الوجود الرابطى كما يأتى بيانه .

م - الوجود الرابطى فى صناعاتهم يكون على معنيين : احدهما

ما يقابل الوجود المحمولى و هو وجود الشئ فى نفسه .

ش - الوجود الرباطى الذى فى مقابل الوجود المحمولى هو الوجود الرباطى فى اصطلاح المتأخرين بعد صاحب الاسفار واستأذنه الميرداماد .

و ضمير هو فى قوله : ((و هو وجود الشئ فى نفسه)) راجع الى الوجود المحمولى . فالوجود المحمولى هو وجود الشئ فى نفسه ، و هو مفاد كان التامة المتحقق فى الهليات البسيطة كقولك : المادة موجودة و الصورة موجودة على ما حررتاه فى الفصل الثانى من الرسالة . م - المستعمل فى مباحث المواد الثلاث ، و هو يقع رابطة فى الحمليات الايجابية وراء النسبة الحكمية الاتحادية التى هى تكون فى جملة العقود .

ش - المستعمل صفة لقوله ما يقابل ، فان كلمة ما موصولة . و المواد الثلاث هى الوجوب و الامكان و الامتناع . و الفصل الآتى فى البحث عن تلك المواد ، و قد دريت ان هذا الفصل تمهيد له .

و ضمير هو راجع الى المستعمل ، أو الى ما الموصولة ، ولا فرق فيهما فأنهما واحد . و الرباطى على هذا المعنى هو الرباط فى اصطلاح المتأخرين و هو المقابل للوجود المحمولى الذى هو وجود الشئ فى نفسه ، فالرباط لانفسية له و يقع رابطة فى الموجبات من الهليات المركبة فمفاده كان الناقصة .

و هذا الرباط وراء النسبة الحكمية الاتحادية لان هذه النسبة واقعة فى جملة العقود اى جميع القضايا موجبة كانت او سالبة ، بسيطة كانت او مركبة ، بخلاف الوجود الرباطى فانه متحقق فى الموجبات من

الهليات المركبة فقط ، لأن في السوابب مطلقا سلب الربط لا ربط
السلب كما تقدم في الفصل الرابع عشر من الرسالة .

قال بهمنيار في التحصيل : ان الايجاب موضوع و محمول و نسبة
بينهما ، و السلب موضوع و محمول و نسبة بينهما و رفعها .

و اما القضايا الموجبة من الهليات البسيطة فيما تقدم في الفصل
الثالث عشر من الرسالة و اما ان الوجود الرابط وراء النسبة الحكمية
الاتحادية فكما تقدم في الفصل الرابع من الرسالة .

قوله : ((و هو ما يقع رابطة في الحملات الايجابية)) اي هي
النسبة الثبوتية الخبرية التامة ، و سيجيء قوله بان الوجود الرابط
متحقق في الموجبات من المركبات التقييدية الناقصة ايضا . و العقود
بمعنى القضايا قال الحكيم السبزواري في اللآلى (ص ٤٥) :

و العقد و القضية ترادفتا ^{ان ارتباطا و اعتقادا صادفا}
م - و قد اختلفوا في كونه غير الوجود المحمولي بالنوع أم لا ، ثم
تحققه في الهليات البسيطة أم لا . و الحق هو الاول في الاول ، والثاني
في الثاني .

ث - قوله تحققه بكسره مجرور معطوف على كونه ، أي ثم اختلفوا
في تحققه الخ . يعنى انهم اختلفوا حول الوجود الرابط في امرين :
احدهما هل هو غير الوجود المحمولي بالنوع او هو من سنخ الوجود
المحمولي ؟

و ثاني الامرين هل الوجود الرابط متحقق في الهليات البسيطة
أم لا ؟ و الحق في الامر الاول هو اول الشقين اي انه غير الوجود
المحمولي ، و في الامر الثاني هو ثاني الشقين اي انه لا يتحقق في

الاهليات البسيطة نحو الانسان موجود .

م - والاتفاق النوعى فى طبيعة الوجود مطلقا عندنا لاينا فى
التخالف النوعى فى معانيها الذاتية ومفهوماتها الانتزاعية كما سيتضح
لك مزيد ايضاح .

ش - جواب عن سؤال مقدر . وهو أن يقال : اذا كان الحق فى
الامر الاول من الاختلاف ان الوجود الرابط غير الوجود المحمولى فهو
ينافى ما تقدم فى الفصل الثاى من الاسفار من أن الوجود حقيقة
فاردة ذات مراتب بالتشكيك فعلى هذا يجب ان يكون الوجود الرابط
من سنخ الوجود المحمولى وكونها متفقين بالنوع فى طبيعة الوجود و
ان كان من اضعف مراتب الوجود .



فاجاب بأن الاتفاق النوعى الخ .

و للمتاله الملا على النورى رضوان الله تعالى عليه - تعليقة فى
المقام فى بعض نسخنا الخطية هكذا : قوله والاتفاق النوعى اه ، اشارة
الى انها واحد بحسب السنخ والحقيقة ، ومختلف باعتبار ان الوجود
المحمولى خارج عن المقولات راسا بالذات ، وما يقابله هو احدى
المقولات العشر اعنى مقولة الاضافة وهى من المعقولات الثانية و
المعقولات لها نحو تحقق ضعيف وبحسبه تكون من سنخ حقيقة الوجود
المحمولى تأمل فانه دقيق لطيف . انتهى .

اقول : الاضافة وان كانت من المعقولات الثانية ولها نحو
تحقق ذهنى ضعيف ، ولكن ظرف الوجود الرابط تابع لقضيته - كما
مر فى الفصل العاشر من الرسالة - ان ذهنية فذهنى ، وان خارجية
فخارجى فان الوجود الرابط وراء عروض الاضافة له وان كان له معنى

حرفى لا نفسية له بمعنى أن ليس له وجود فى نفسه ولكنه وجود ضعيف فى وعائه كما نص صاحب الاسفار فى الفصل السادس من المنهج الآتى و يأتى نقل كلامه عن قريب .

فلنرجع الى شرح الفصل : واما قوله : ((كما سيوضح لك مزيد ايضاح)) فسيأتى مطالب عند مسائل هذا الفصل فى عدة مواضع مسن الكتاب ، منها فى الفصل السادس من المنهج الآتى حيث قال :

تصالح اتفاقى ، ان ما اشتهر من الحكماء المشائين اتباع المعلم الاول من الحكم بوجود هذه المعانى العامة كالوجوب و الامكان و العلية و التقدم و نظائرها ، و انهم يخالفون الاقدمين من حكماء الرواق حيث قالوا بأن نحو وجود هذه المعانى انما هو بملاحظة العقل و اعتباره ، فمنشأ ذلك ما حققناه و فى التحقيق وعند التفتيش لا تخالف بين الرأيين ؛ و لانا قضاة بين القولين فان —

— وجودها فى الخارج عبارة عن اتصاف الموجودات العينية بها بحسب الاعيان وقد دريت ان الوجود الرابط فى الهلية المركبة الخارجية لا ينسا فى الامتناع الخارجى للمحمول (ج ١ ، ص ٣٢ ، ط او ص ٣٩ - ١٤١ ، ج ١ ، ط ٢) و كذلك مواضع اخرى من ذلك الفصل تعلم بالتفتيش .

اقول : قوله ((فان وجودها فى الخارج عبارة عن اتصاف الموجودات العينية بحسب الاعيان)) نص صريح فى تحقق الوجود الرابط فى ظرقه الخارجى فهو تابع فى تحققه لوعائه ذهنا او خارجا ، لان الوجود الرابط من حيث هو وجود رابط متحقق فى وعائه الذهنى فقط كما هو الظاهر من كلام المتأله النورى المنقول آنفا .

و من تلك المواضع الفصل الاول من المرحلة الثانية فى تحقيق

الوجود بالمعنى الرباط .

ومنها الفصل التاسع من المرحلة الثانية ايضا فى ان العدم ليس رابطيا .

م - على ان الحق ان الاتفاق بينهما فى مجرد اللفظ .

ش - اى الاتفاق بين الوجود بين الرباط و المحمولى فى مجرد الاشتراك اللفظى . وقد تقدم التحقيق فى بيان مراده من هـ هذه العبارة فى الفصل الثامن من الرسالة فراجع .

م - والثانى ما هو احد اعتبارى وجود الشئ الذى هو من المعانى الناعتية (الناعته - خ) وليس معناه الاتحقق الشئ فى نفسه ولكن على ان يكون فى شئ آخر اوله او عنده .

س - اى الثانى من اطلاق الوجود الربطى فى صناعاتهم ما هو احد الخ . وقوله : ((الذى هو من المعانى الناعتية)) صفة لقوله احد . فان الشئ المحمولى اى وجود الشئ فى نفسه له اعتباران احدهما ان لا يكون ناعتا والثانى ان يكون كذلك .

والربطى بهذا المعنى الثانى هو وجود الشئ فى نفسه ولكن ان يصير ناعتا بالفعل اى ان يكون فى شئ آخر اوله او عنده على التفصيل الذى تقدم فى الفصل الثالث من الرسالة . وقد عرفت ان الوجود الجوهر وكذا وجود الاعراض وجود محمولى و الاعراض كلها ناعتية ، واما الجوهر فما هى حالة تصير ناعته لاكلها . ثم الربطى هذا هو ايضا الربطى فى اصطلاح المتأخرين .

م - لا بان يكون لذاته كما فى الوجود القيوم بذاته فقط فى فلسفتنا ، و جملة المفارقات الابداعية فى الفلسفة المشهورة ، فان وجود

المعلول من حيث هو وجود المعلول هو وجوده بعينه للعلّة الفاعليّة التامة عندنا وعندهم ، لكننا نقول بأن لاجهة اخرى للمعلول غير كونه مرتبطا الى جاعله التام ، يكون بتلك الجهة موجودا لنفسه لاجاعله حتى يتغاير الوجودان ويختلف النسبتان ، وهم لا يفولون به ، اذ المعلول عندنا هو انحاء الوجودات بالجعل الابداعي ، وعندهم اما نفس الماهيات كما في طريقة الرواقيين ، او اتصافها بوجوداتها كما في قاعدة المشائين .

ش - قوله : ((كما في الوجود القيوم بذاته)) قيد للمنفي .

و المراد ان الوجود في نفسه يصيرنا عتاباً ان يكون في شيء آخر اوله او عنده لا بأن يكون ذلك الشيء لذاته فانه اذا كانه لذاته فهو الوجود القيوم سبحانه فكان وجوده ماسواه من حيث هو وجود المعلول هو وجوده بعينه للعلّة الفاعليّة التامة فالمعلول لاجهة اخرى له غير كونه مرتبطا بل ربطا محضا الى جاعله التام فحيث لا يكون للمعلول جهة اخرى غير الربط لا يكون موجودا لنفسه لاجاعله حتى يتغاير الوجودان ويختلف النسبتان فبالجملة لا يكون موجود في نفسه وجودا ناعتا للوجود القيوم كما يكون ناعتا لآخر مثل ان الاعراض ناعته من حيث انها في شيء آخر كقيام البياض في الجسم ، او الجوهر الحال يصير ناعتا كالصورة للمادة ، و كمنشئات النفس من الصور الجزئية وغيرها عندها فان الوجودين فيها متغايران ، واما وجود ماسواه سبحانه روابط و شئون محضة ، فيجب الفرق بين هذه الروابط و الوجودين الرابط و الرابطي ، فلا يصح ان يكون وجود المعلول بالنسبة الى وجود علتته التامة وجودا رابطيا بل ربط محض او يقال رابط لا بذالك المعنى

المتعارف في القضايا المعنون في المباحث المنطقية .
 و بعبارة اخرى ان الوجود الرابطى لا يتحقق في وجود المعلولات
 بالنسبة الى علته التامة المفيضة فان الوجود الرابطى له استقلال اى
 انه موجود في نفسه و ما سواه ربط محض لا استقلال له ، لا ان المعلول
 وجود رابطى مستقل عن العلة الا انه منسوب اليها لا يمكن انسلاخ
 انتسابه اليها عنه كما ذهب اليه القوم .

ثم ان الوجود الرابط بمعينين احدهما بحث عميق حكى مبرهن
 في الحكمة المتعالية من ان الوجودات المعلولة هي الرابطة بعلتها
 القيم بذاته و الربط من جانب واحد و هو جانب المعلول فقط بالاضافة
 الاشرافية ، و اما الوجود الرابط فى مقابل الوجود المحمولى الرابطى
 فمتحقق فى القضايا فهو كسائر النسب و الاضافات المقولية يتحقق
 بالطرفين فيبحث عنه فى علم الميزان مثلا فتبصر .

فبما حررنا دريتان كل واحد من الوجود الرابط و الرابطى له
 معنيان : احدهما ان ما سواه سبحانه رابط بل ربط محض بالنسبة اليه و
 الرابط بهذا المعنى هو فى قبال الرابطى على ممشى القوم من ان
 المعلول له وجود رابطى مستقل منسوب اليه سبحانه ، و الرابط و
 الرابطى بهذا المعنى هما المذكوران فى الفصل الاول من الرسالة .
 و ثانيهما ان الرابط فى قبال الوجود الرابطى ، اى الرابط
 الذى مستعمل فى مباحث المواد الثلاث ، و الرابطى الذى هو الوجود
 المحمولى الناعتى فتبصر .

و كان الصواب انه قد سـره ان يبحث عن الرابط و الرابطى
 بالمعنى الاول بعد البحث عنهما بالمعنى الثانى معنونا بعنوان

تذنيب او تنمة او تبصرة او فصل او نحوها ، او يبحث عنهما بالمعنى الاول قبل البحث عنهما بالمعنى الثانى بعنوان خاص ايضا كما فعلنا فى الرسالة كذلك ، لا ان يضمن الرابط و الرابطى بالمعنى الاول فى اثناء البحث عنهما بالمعنى الثانى حيث اوجب اندماج المطالب و اختلاطها .

فحصل البحث عن الوجود الرابط و الرابطى على اربعة اقسام :

- ١ - الوجود الرابط بمعنى الاضافة الاشراقية فى الحكمة المتعالية من ان وجود المعلول هو وجوده بعينه لعلته الفاعلية التامة .
- ٢ - الوجود الرابطى على ما ذهب اليه اهل الفلسفة الرأىجة من ان المعلول له وجود رابطى مستقل الا انه منسوب الى علته .
- ٣ - الوجود الرابط المستعمل فى القضايا الموجبة من الهليات المركبة .

٤ - الوجود الرابطى الذى هو وجود محمولى ناعى و هو ايضا

متحقق فى الهليات المركبة .

الاول فى مقابل الثانى ، و الثالث فى مقابل الرابع ، و الثالث و الرابع هما الوجود الرابط بالمعنى الاول ايضا ، اى ان الوجود الرابط بالمعنى الاول صادق عليهما ، فافهم .

قوله : ((اذ المعلول عندنا هو انحاء الوجودات بالجمع))

الابداعى ، كلام بعيد الغور جدا ، و جعل الابداعى اى البسيطى يعم المبدعات و المخترعات و المكونات لأن الوجود الصمدى يحكم كل يوم هو فى شان يأتى بخلق جديد و شان جديد من الحركة الحبية المقتضية لتجدد الامثال و الحركة فى الجوهر فافهم - فما سواه

شئونه الذاتية بالوجود الرابط بالإضافة الاشرافية الى القسم الاول من
الاقسام الاربعة .

وقوله : ((وعندهم اما نفس الماهيات الخ)) اذا كان المعقول
على ظاهره ما اسند الى الرواقيين والمشائين فالمعلول هو الوجود
الرابطى بمعناه المستقل المنسوب الى علته الى القسم الثانى من
الاقسام الاربعة . وقد علمت فى الفصل الاول من الرسالة ان الوجود
الرابطى بهذا المعنى ياباه فطرة التوحيد .

م - فاذن هذا الوجود الرابطى ليس طباعه ان يباين تحقق
الشىء فى نفسه بالذات بل انه احد اعتباراته التى عليها كان .

ش - يعنى بهذا الوجود الرابطى المعنى الثانى فى الكتاب
الى الوجود المحمولى الناعتى حيث قال : والثانى ما هو احد اعتبارى
وجود الشىء الخ .

ليس طباعه فى ذاته ان يباين تحقق الشىء فى نفسه بالذات بل
كما قال آنفا : وليس معناه الاتحقق الشىء فى نفسه . وانما قال
هيهنا بل انه احد اعتباراته التى عليها كان بصيغة الجمع ، وقال
ثمة : هو احد اعتبارى وجود الشىء بالتثنية ؟

فاما ان الجمع بمعناه المنطقى فيشمل التثنية ، واما ان للشىء
اعتبارات فقد لاحظ تارة اثنين منها فهما كونه ناعتا وغير ناعتا ، وقد
لاحظ تارة كثيرا منها ومن آحاد تلك الكثرة كونه وجودا فى نفسه
ناعتا فقال : بل انه احد اعتبارات الشىء التى كان ذلك الشىء عليها و
لاضير فى ذلك ولكن لا يخفى عليك ان البحث عن هذا الوجود الرابطى
يقتضى اعتبارين للشىء الذى له وجود فى نفسه احدهما ان يكون غير

ناعت ، والآخران يكون ناعتا فالصواب ان يعبر بصيغة التثنية فـى
كلا الموضوعين ولا يخفى عليك انه كلما كان سياق البحث على نسق
واحد من التعبير كان النسب لتفهم المعانى ، واختلاف التعبير يدون
غرض خاص يوجبه ، يوجب تشويش البال للمتعلم .

م - واما الوجود الرباطى الذى هو احد الرباطيين فى الهلية
المركبة فنفس مفهومه يباين وجود الشئ فى نفسه .

ش - يعنى بذلك الوجود الرباطى بالمعنى الاول فى الكتاب
اى للوجود الرباط المستعمل فى المواد الثلاثة المتقابل للوجود
المحمولى . وقد تقدم البحث التفصيلى عنه فى الفصول الرابعة و
الخامسة والسادسة من الرسالة .

م - وفى قولنا : البياض موجود فى الجسم اعتباران اعتبار تحقق
البياض فى نفسه وان كان فى الجسم وهو بذلك الاعتبار محمولى
للهل البسيط ، والآخر انه هو بعينه فى الجسم وهذا مفهوم آخر
غير تحقق البياض فى نفسه وان كان هو بعينه تحقق البياض فى
نفسه ملحوظا بهذه الحيثية ، وانما يصح ان يكون محمولا فى الهل
المركب ومفاده (فى الهل المركبة لان مفاده - خ) انه حقيقة ناعية ليس
وجودها فى نفسها لنفسها بل للجسم .

ثم وجود الشئ الناعى بعد ما ان يؤخذ على هذه الجهة
يلحظ على نحوين : تارة ينسب الى ذلك الشئ فيكون من احواله ، وتارة
الى المنعوت فيقال الجسم موجود له البياض فيكون بهذا الاعتبار من
حالات المنعوت .

ش - فى كلامه هذا ناظر الى الوجود الرباطى وكأنه تمثيل

لبيان امرين حول الوجود الرباطى وكان الصواب ان يأتى به قبل قوله :
 ((واما الوجود الرباطى الذى هو احد الرباطيين . . .)) . والامران
 احدهما انا اذا قلنا : البياض موجود فى الجسم فتارة يعتبر تحقق
 البياض فى نفسه فللبياض وجود محمولى اى محمول للهبل البسيط وان
 كان فى الجسم ، وعلى هذا الاعتبار قولنا فى الجسم فضلا فى الكلام و
 الخبر موجود .

وتارة يعتبر كونه حقيقة ناعية فهو محمول فى الهبل المركب فعلى
 هذا الاعتبار اذا قلنا البياض موجود فى الجسم كان مجموع المتعلق
 والمتعلق اى مجموع موجود فى الجسم خبر للبياض ، لأن مفاده انه
 حقيقة ناعية ليس وجودها فى نفسها لنفسها كالاختبار الاول بل
 للجسم . فقوله : ((لأن مفاده الخ)) وجهه ظاهر ، اما على نسخة
 اخرى : ((ومفاده)) فالواو وحالية .

والامر الثانى ان وجود هذا الشئ الناعى ، اى العرض الذى
 له وجود فى نفسه وكذا الجوهر الحال ، اذا كان اخذ على هذه
 الجهة اى ملحوظا بهذه الحثية الناعية فتارة ينسب وجود الشئ الى
 ذلك الشئ من الجوهر الحال والعرض فيكون من احوال ذلك الشئ
 وهو تحققه فى نفسه ، وتارة الى المنعوت فيقال مثلا الجسم موجود له
 البياض فيكون بهذا الاعتبار من حالات المنعوت .

والفرق بين الامرين ان الامر الاول ناظر الى بيان كون المحمول
 الذى له وجود نفسى يقع ناعتا ، وفى الثانى أن الوجود المحمولى
 بعد ما اخذ على هذه الجهة الناعية يلحظ على نحوين يعنى أن
 البياض مثلا اذا كان ملحوظا بهذه الحثية الناعية يكون غير تحقق

البياض في نفسه و ان كان عينه فالتفاوت بينهما بالاعتبار فتدبر .
 م - وعلى قياس ما تلونا عليك يقع لفظ الوجود في نفسه ايضا
 بالاشتراك العرفي على معنيين : احدهما بازاء الوجود الرباطي
 بالمعنى الاول و يعم ما لذاته و هو الوجود في نفسه و لنفسه و ما لغيره
 كوجود الاعراض و الصور و هو الوجود في نفسه لالذاته ، و الآخر بازاء
 الرباطي بالمعنى الاخير و هو ما يختص بوجود الشيء لنفسه و لا يكون
 للنوعات و الاوصاف .

ش - الاشتراك العرفي هو الاشتراك المتعارف في الكتاب
 الادبية و غيرها يعبر عنه بالاشتراك اللفظي ، و هو في مقابل الاشتراك
 المعنوي .

يعنى ان لفظ الوجود كما يؤخذ مجردا من حد في نفسه فيكون
 مشتركا محمولا على ما تحته حمل التشكيك كما تقدم في الفصل الثاني
 من المنهج الاول ، كذلك يؤخذ مع حد في نفسه ، فنقول : ان لفظ
 الوجود في نفسه يقع بالاشتراك اللفظي على معنيين احدهما بازاء
 الوجود الرباطي بالمعنى الاول في الكتاب اي الوجود الرباطي
 المستعمل في المواد الثلاثة المقابل لوجود في نفسه .

فالوجود في نفسه الذي مقابل الوجود الرباطي يعم ما لذاته و هو
 الوجود في نفسه و لنفسه ، و ما لغيره كوجود الاعراض و الصور اي
 الجواهر الحادثة و هو الوجود في نفسه لالذاته ، و الآخر من
 المعنيين ان الوجود في نفسه يقع بازاء الرباطي بالمعنى الاخير في
 الكتاب اي الرباطي الذي هو وجود محمولي ناعتي ، فالوجود في
 نفسه الذي بازاء هذا الرباطي يختص بوجود الشيء في نفسه و لا يكون

للنواعت و الاوصاف .

وجملة الامران الوجود فى نفسه بازاء الوجود الربطى هو الذى لا يكون ناعتا ، واما بازاء الوجود الربطى فهو اعم من ان يكون ناعتا اولاً .

م - والحاصل ان الوجود الربطى بالمعنى الاول مفهوم تعلقى لا يمكن تعقله على الاستقلال وهو من المعانى الحرفية ، ويستحيل ان يسلك عنه ذلك الشأن ويؤخذ معنى اسمياً بتوجيه الالتفات اليه فيصير الوجود المحمولى .

ش - يريد ان يبين الفرق بين الوجود الربط والربطى بأن الاول مفهوم تعلقى لا يمكن تعقله على الاستقلال بخلاف الثانى فانه مفهوم مستقل بالتعقل ، فبدء بالاول فقال : والحاصل ان الوجود الربطى بالمعنى الاول الخ . والوجود الربطى بالمعنى الاول فى الكتاب هو الوجود الربط . واما الثانى فسياقى قوله فى ذلك حيث يقول والمعنى الثانى الخ .

واعلم ان الحاصل المذكور لم يكن حاصل الفصل بل حاصل الفرق بين الوجودين الربط والربطى المذكورين احدهما المستعمل فى المواد الثلاث ، والآخر هو الوجود المحمولى الناعتى ، وقد علمت انه اتى فى اثناء البحث عنهما بالوجود بين الربط والربطى الآخريين و هما الاولان من الاقسام الاربعه احدهما الربط بالاضافة الاشراقية ، و ثانيهما الربطى الذى ذهب اليه اهل الفلسفة الرائجة .

قوله : ((وهو من المعانى الحرفية)) وقد علمت ان ما هو من المعانى الحرفية فهو مفاد كان الناقصة ولذا يعدّ الافعال الناقصة

من الحروف فيقال ان كان حرف وجودى ، ويقال له الكلمة الوجودية ايضا ،
و البحث عن الكلمات الوجودية يطلب فى الفصل الرابع من المقالة الأولى
من الفن الثالث من الجملة الأولى من منطق الشفاء (ص ٢٨ و ٢٩ ج ١ ، ط مصر) .
فاعلم ان اللفظ اما ان يدل على المعنى دلالة تامة ، او لا يدل ،
فان دلّ فلا يخلو اما ان يدلّ على زمان فيه معناه من الازمنة الثلاثة و
هو الكلمة ، او لا يدل وهو الاسم ، وان لم يدل على المعنى دلالة
تامة فاما ان يدل على الزمان فهو الكلمة الوجودية ، او لا يدلّ فهو
الاداة (شرح المطالع ، ص ٤١ ، ط عبد الرحيم) .

وقال الشيخ العارف محى الدين الطائى فى الفصّ الخالدى
من فصوص الحكم ، و القيصرى فى الشرح : ثم ليعلم انه ما يقبض الله
احدا الا وهو مؤمن اى مصدق بما جاءت به الاخبار الالهية لانه
يعاين ما اخبر به الانبياء عليهم السلام من الوعد و الوعيد و اعنى من
المختضرين - الى قوله : و لذلك قال عليه السلام :

يحشر على ما كان عليه كما انه يقبض على ما مات عليه ، و المحتضر
ما يكون الا صاحب شهود فهو صاحب ايمان بما ثم ، فلا يقبض الا على ما
كان عليه ، لان كان حرف وجودى ، اى لفظ كان كلمة وجودية ، و اطلاق
الحرف عليه مجاز لا ينجز معه الزمان الا بقرائن الاحوال ، اى كان يدلّ
على وجود الصفة المذكورة فى موصوفه ولا تدلّ على الزمان ، والاستدلال
بالزمان يحصل من قرائن الاحوال كما تقول : كان زيد صاحب المال و
الجاه ، فمن شهودك فى الحال فقره تستدلّ على ان غناه كان فى
الزمان الماضى ، و كذلك فى قولك كان فلان شابا قويا اى فى الزمان
الماضى ، و اليوم شيخ ضعيف .

ولعدم دلالة على الزمان يطلق على الله في قوله : وكان الله
علما حكيما ، وعلى غيره من الامور الثابتة ازلا وابدأ ، كما قال في قوله :
وكان ذلك في الكتاب مسطورا (ص ٤٦٨ ، ط ١ ، ايران) .

وكذلك قال الشيخ في الفصّ اللقمانى : فمن تمام حكمة لقمان
في تعليمه ابنه ما جاء به في هذه الآية من هذين الاسمين الالهييين
لطيف خبير سمي بهما الله تعالى ، فلو جعل ذلك في الكون وهو
الوجود فقال كان لكان اتم في الحكمة وابلغ ، فحكى الله تعالى قول
لقمان على المعنى كما قال لم يزد عليه شيئا .

وقال القصيرى في الشرح : اى جاء لقمان بالاسمين في قوله :
ان الله لطيف خبير ، وسمى الحق بهما ، فلو جاء بالكلمة الوجودية
وقال : وكان الله لطيفا خبيرا لكان اتم في الحكمة وابلغ في الدلالة
لدلالتة على انه تعالى موصوف بهذين الوصفين فى الازل وهما مسن
مقتضيات ذاته تعالى ، الخ (ص ٤٣٣ و ٤٣٤ ، ط ١ - ايران) .

قوله : ((ويستحيل ان يسلم عنه ذلك الشأن ويؤخذ معنى
اسميا)) بنصب يؤخذ ، اى ويستحيل ان يؤخذ معنى اسميا ، وذلك
لانه اذا اخذ كذلك يصير الوجود المحمولي فيخبر عنه فلزم الانقلاب
اى انقلاب المعنى الحرفى الذى لا يخبر عنه بالمعنى الاسمى الذى
يخبر عنه .

م - نعم ربما يصح ان يؤخذ نسبيا غير رابطى .

ش - المراد من النسبى الغير الرابطى هو المركب التقييدى اى

المركبات الناقصة .

و المراد ان الوجود الرابط متحقق فى المركبات التقييدية

الاجابية ايضا على التفصيل الذى تقدم فى الفصل الخامس — الرسالة .

م — و بالمعنى الثانى مفهوم مستقل بالتعقل هو وجود الشئ فى نفسه ، وانما لحقته الاضافة الى الغير بحسب الواقع خارجا عن ماهية موضوعه فله صلوح ان يؤخذ بما هو هو فيكون معنى اسما بخلاف الاضافات المحضة و النسب الصرفة .

ش — الوجود الرباطى بالمعنى الثانى هو الوجود المحمولى ولكن على ان يكونا كما تقدم بحثه التفصيلى فى الفصلين الثالث و الرابع من الرسالة . فحيث انه وجود محمولى فله صلوح ان يؤخذ بما هو هو فيكون معنى اسما بخلاف الاضافات المحضة و النسب الصرفة و منها الوجود الرباطى الرابطة بالمعنى الاول الذى هو مفهوم تعلقى فان تلك الاضافات و النسب لا يمكن ان تؤخذ مستقلة و معنى اسما و الا لزم الانقلاب كما تقدم .

م — و هذه الاقسام متائية فى العدم على وزان ما قيل فى الوجود . ش — يعنى كما ان الوجود كان مطلقا و مقيدا ، كذلك العدم يؤخذ فى قبالتها ، فالوجود المطلق يقابله عدم مثله ، و الوجود المقيد يقابله عدم مثله ايضا .

و هو قدس سره كانه ناظر فى كلامه هذا لى ما افاده المحقق الطوسى فى تجريد الاعتقاد حيث قال فى المسألة الرابعة عشرة من الفصل الأول من المقصد الاول منه فى الوجود المطلق و الخاص ما هذا لفظه ، ثم الوجود قد يؤخذ على الاطلاق فيقابلة عدم مثله ، و قد يجتمعان لا باعتبار التقابل و يعقلان معا ، و قد يؤخذ مقيدا فيقابلة

مثله (ص ٣٩ ، ط ١ ، بتصحيح الراقم و تعليقاته عليه) .
 وقال صاحب الشوارق في بيانه - وهو المسألة الثانية عشرة
 فيها - قوله : ثم الوجود قد يؤخذ على الاطلاق ، اى غير منسوب و
 مضاف الى ماهية مخصوصة كالكتابة او الضحك او غير ذلك .
 بيان ذلك ان الوجود على قسمين وجود الشئ في نفسه ، ووجود
 الشئ لغيره .

ففى الاول اذا قصد اثباته للشئ جعل الشئ موضوعا ، وجعل
 المشتق من لفظ الوجود محمولا من غير تقييده او اعتبار تقييده بشئ
 مخصوص ، فيقال مثلا : الانسان موجود من غير ان يعتبر تقييد الوجود
 بشئ بخصوصه حتى يكونه وجود الانسان سوى ما يقتضيه كون الوجود
 نفس تحقق الشئ وكونه من اضافته الى شئ ما وهذا هو المراد
 بالوجود المطلق .

وفى الثانى اذا قصد اثبات وجود ذلك الشئ لغير ذلك الشئ
 جعل ذلك الغير موضوعا ، وذلك الشئ او وجود ذلك الشئ محمولا
 على سبيل الحمل الاشتقاقي فيقال : الانسان كاتب ، او موجود كاتب ،
 او موجود له الكتابة .

فهذا اعنى وجود هذا المحمول لذلك الموضوع هو الوجود
 المقيد . وكذا العدم على قسمين : عدم الشئ في نفسه وهو مقابل
 للوجود في نفسه ، وعدم الشئ عن غيره وهو مقابل الوجود لغيره .
 فقوله : ((فيقاله عدم مثله)) اى فى عدم اعتبار اضافته ونسبته
 الى ماهية بخصوصها فيقال : زيد معدوم ، من غير ان يقصد انه
 معدوم عنه شئ كالكتابة ، بخلاف زيد معدوم عنه الكتابة اولا كاتب او

غير كاتب وبالجملة العدم المقيد بشيء بخصوصه .
 وقد يؤخذ الوجود مقيدا باعتبار اضافته ونسبته الى ماهية
 معينة كوجود البصر لزيد ووجود الكتابة للانسان .
 فيقال : زيد موجود بصيرا ، والانسان موجود كاتبا ، او زيد
 موجود له البصر ، او الانسان موجود له الكتابة .
 وقد يشتق من ذلك القيد الذي هو ماهية مخصوصة كالبصر و
 الكتابة اسم مثل البصير والكاتب ، فيقال : زيد بصير ، والانسان
 كاتب .

او يضاف لفظة ذوالى ذلك القيد فيقال : زيد ذو بصر ، و
 الانسان ذو كتابة ، والجسم ذو سواد .
 وهذا هو الوجود المقيد ، فيقال له عدم مثله فى اعتبار التقييد و
 الاضافة الى ماهية بعينها وهو العدم المقيد . وقد يوضع لذلك
 العدم اسم خاص مثل العمى لعدم البصر ، والامية لعدم الكتابة
 فيقال زيد اعشى او اعمى .

انتهى ما اردنا من نقل بيان صاحب الشوارق (ص ٥٨ - ٦٠ ،

ط ١ ، من الرحلى) .

اذا عرفت معانى الوجود المطلق والمقيد ومقابلتيهما من العدم
 المطلق والمقيد فتدبر قول صاحب الاسفار فى ان هذه الاقسام متأئية
 فى العدم على وزان ما قيل فى الوجود ، هل كان مراده ان العدم
 ايضا رابط ورابطى ، وان العدم الرابط فى مقابل العدم المحمول والعدم
 المحمول هو عدم الشئ فى نفسه ثم يقسم الى العدم المحمول الناعتى

وغير الناعتى و هكذا غيرها من الاقسام ؟

الظاهر من عبارته كذلك . فان كان كذلك فهل هذه الاقسام
العدمية قد اطلق عليها هذه الاصطلاحات الثبوتية بمجرد قرينة
التقابل او المشاكلة اللفظية فقط ، او ان الوجود الرابط متحقق فى
الاعدام ، والوجود الرابطى صادق عليها ؟
الظاهر من عبارته المذكورة والآتية ، الشق الثانى . ولكنك قد
درت تحقيق الحق فى ذلك فى الفصل الرابع عشر من الرسالة من
عدم تحققهما فيها .

م - وكثيرا ما يقع الغلط من اشتراك اللفظ ، فلو اصطلح على
الوجود الرابط لاول الرابطيين ، والرابطى للأخير ، وبازائهما
الوجود المحمولى لاول المعنيين ، والوجود فى نفسه للأخير ، وكذا
فى باب العدم ، يقع الصيانة عن الغلط .
ش - اول الرابطيين هو مقابل الوجود المحمولى المستعمل فى
مباحث المواد الثلاث ، والأخير منهما هو الوجود المحمولى الناعتى
فالاصطلاح ان يقال لاول الرابط ، وللثانى الرابطى .
كما تقدم فى الفصل الثانى من الرسالة . ولكنك تعلم مما قد منا
من ان كل واحد من الرابط والرابطى على قسمين فخرج الاقسام اربعة
من شرح الفصل ان عدم الصيانة باق بحاله ، الا ان يقال حيث انهما
متحققان فى القضايا والمركبات التقييدية فالاصطلاح المذكور صائب
فتدبر . والكلام فى باب العدم ما تقدم .

قوله : ((و بازائهما الوجود المحمولى لأول المعنيين ، والوجود فى

نفسه للأخير)) .

يعنى ان الوجود المحمولى فى مقابل الوجود الرابط ، والوجود فى نفسه فى مقابل الرابطى ، وكذا فى باب العدم على ما عرفت التحقيق فيه .

وقوله يقع الصيانة عن الغلط ، جواب لقوله فلواصطلح .
فأعمل رويّتك و بصيرتك فيما اهديناها اليك فى هذه الرسالة زاد
الله الفياض الوهاب آيانا و اياكم بصيرة و هدى .
و آخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين .



مركز تحقيقات كميوتير علوم اسلامي

٣- قصيدة

ينبوع الحياة

مركز تنمية الكمبيوتر علوم إرسدي

ينبوع الحياة

بَدَعْتُ بِبِسْمِ اللَّهِ عَيْنِ الْحَقِيقَةِ نَطَقْتُ بِهِ فِي نَشْئَةٍ بَعْدَ نَشْئَةٍ
 شَهِدْتُ حَيَّاهُ بَعَيْنِ شَهْوَدِهِ صَبَاحًا مَسَاءً كَرَّةً غِيبًا كَسْرَةً
 أَصَلَّى عَلَى خَيْرِ الْأَنَامِ مُحَمَّدٍ وَعَتَرْتَهُ الْأَطْهَارِ هَمَّ خَيْرُ عَتَرَةٍ
 وَلَسْتُ أَرَى غَيْرَ النَّبِيِّ وَالسَّامِعِ إِلَيْهِ تَعَالَى شَأْنُهُ مِنْ وَسِيلَةٍ
 وَمَنْ ثَدِي أُمِّي، قَدَّسَ اللَّهُ سَرَّهَا، شَرِبْتُ حُمِيًّا حَبِيْهُمُ بَدَعًا رَضَعْتَنِي
 وَقَرَّبَهُمُو فِي مَتَجَرِّي لِبِضَاعَتِنِي وَوَدَّ هَمُو فِي مُحْشَرِي لِشَفِيعَتِنِي
 بِيوتهمو كهفي وها أنا كلبهم بَسَطْتُ ذِرَاعِيَّ إِلَيْهِ بَعْقُورَةً
 ووحدةُ صنعِ العالمينِ لِحَجَّةٍ

على الواحد الحقِّ الحقيقيِّ بوحدةٍ

على وحدة التدبير غير الرويِّية
 فتوحيدُه الحقِّ الحقيقيِّ ناطقٌ
 بوحدةِ القُدسيَّةِ الأزليَّةِ
 بوحدةِ تَفِي حُضرةِ باطنِيَّةِ
 تجلَّى على الآفاقِ والأنفسِ معاً
 وتوحيدُه أفنى الذَّواتِ برأسها
 على وحدة التقدير عين الرويِّية
 بوحدةِ الشَّخصيَّةِ الصَّمديَّةِ
 بوحدةِ الجمعيَّةِ الأوَّليَّةِ
 بوحدةِ الكونيَّةِ المظهرِيَّةِ
 فليست سوى آياته المستنيرِة
 وفي المحقِّ طمسٌ ثمَّ محو برتبةٍ

إذا لم يكن غير الوجود فمن سواه
وقد ساق الحق الوجود تصادقاً
وقد عبروا عنه بعقلٍ ووحدةٍ
وللناس فيما يعشقون مذاهب

فليس سوى نور الوجود ببقعةٍ
و ساوى الوجود الواحد في البدئية
وقد افصحوا عنه بعشقٍ ونقطةٍ
خليقتهم تحكى اختلاف السليقة

وما زارت العينان غير زوائـهـ

أريكته كانت سويداء مقلتي

وما لجمود العين حق الزيادة
ومن هو آواه منيب فاتبه
وبالدوق إن شاهدته كنت صادقاً
وأنى لك الاعراب عن وصف ذاتهم
ومن لم يذوق ما ذاقه العاشق الوفي
ولا يوصف هذا الوصول بالسئين
قد اضطرب العقل من إنباء سره
وما القلب إلا بالتجلي تقلب
وفي القلب طوراً بعد طورٍ بوارق
ويتسع بالعلم من صنع ربه
وقد وسع الحق ففاضق عن سواه
وأوعية تلك القلوب فخيرها
وقد ثار قلبي من خفايا سريرتي
وأنى لك الخبر بحالي وأنما
وكيف أثير ما يسري فأنما

ويا صاحٍ طهرها باجراً دمعاً
خليلُ الإله صادق الود خلتي
وكم ضلَّ من ظنَّ الوصول بفكرةٍ
ولما تذوق من كأسه نحو جرعةٍ
فممن تردى في هواه بسقطعة
وقد أخرست عن وصف ذاك وكنت
وقد نطق القلب بعجزٍ وذلةٍ
هل العقل إلا في اعتقالٍ بعلاقةٍ
تلوح ضياءً فوق يوح المضيئة
فليس وعاءً مثل بيتٍ وصورةٍ
فلا يغفل عن حضرةٍ عند حضرةٍ
لقلبٍ هو أوعى القلوب المنيرة
وقد طار عقلي من خبايا طويّتي
ترى جدتي لست ترى ما بلجتي
دفين الهى ذمتي أو مذمتي

ويا حبذا نارُ المحبة احرقنت

أنايتي من جذبةٍ بعد جذبةٍ

هدايا الجنون بين قومي و صبتي
فصاح بسري صيحةً بعد صيحةٍ
فلا تعدل معشاراً أوقات خلوثي
وكان الصباحُ لمعةً فوق لمعةٍ
وقد جرت الأنهارُ من قلب صخرةٍ
وقد طهر السرّ دموعُ كريمتي
أنيماً لقد أن الطيورُ بانتسي
فصرت من أشباح الأناسِ بخيفةٍ
أضلُّ من الأنعام دون البهيميةِ
سباعاً ذئاباً أو ضباعاً بغَيْضَةٍ
ولم ألف في دهري اليفا لعشرةٍ
سوى أن ندين الحق دين التقيةِ

وقد اضرمت نارُ الصباية في الصبي
صباية من قد كان سري سريـره
وما ذقت في دهري من انواع لذّةٍ
مضى الليل في النجوى و شكوى غريبه
وفي لجة الليل الذكاء تسلّالات
وقد نور الروح أنين لياليا
مداوي الكلوم كان ذاك الأنين لي
ونعم الأنين كان في الدهر مونسى
أناس كسناس و حوشٌ بهائم
ولو كشف عنك الغطاء لتبصير
وأفٍ لدهرٍ ما ترى فيه أنسا
ويا حسرتي ليس لنا صوب مخلصي

تركتُ سواه لقيه من لقاءه

وقد أكرم المعشوق نجح عزمتي

رمانى عن أوطاني و سُكّانِ بلدتي
وما اسم من الاسماء قطّ بعطلةٍ
على وفق الاعيان الثوابت ثبّت
ترحم بي جاء أنيساً لغربتي
وفي الكسر جبران وفي الجبر لذتي
ففي صقعها نارُ الهوى قد أنبرت

هداني الى وادى الولاية بعدما
يضلّ و يهدي من يشاء بملكه
وليس بجبرٍ أو بتفويضٍ إن ذا
ولمّاء انى ليس لي مونسٍ سواه
تركتُ سواه في هواه بلطفه
إذا كانت النفس سراحاً من الردى

بِسْرِ الحُضُورِ نُورِ الأَنْوَارِ كَامِنٌ وَحَوْلَ المِوَاظَاةِ بَدَائِعُ حِكْمَةٍ
و طُوبَى لِمَنْ وَافَى الحُضُورَ وَفَاتَهُ وَ لَيْسَ يُوَاظِبُهُ الوَفَاةُ بِغَيْبَةٍ
و لَمَّا بَدَتْ أَنْوَارُ طُوبَاةٍ فِي حِمَاةِ فَقد طَارَتِ النَفْسُ اليه بِسُرْعَةٍ

و ما الكسب الآقطرة بعد قطرة
فقد قادنني لطف الآله الى الحمى
مطايا عطاياه نفوس تطهّرت
إذا لم يك السرّ نقياً من الشقاء
يوسع رزق العبد ما كان طاهراً
تجنب عن أرجاس الهواجس كلّها
و من عاش في الآتون طول حياته
و ما لم يك المطلوب للطالب بدى
فأين الى المطلوب كان بنجعة

و من لم يكن وجه الحبيب تجاهه
و هل وجهة في غير عزّ تجاهه
و بالحبّ الاعيان انجلت في شجونها
و في سرّغيب الذات الاعيان غابت
و لولا بروق الحب ما صاح صائح
و لولا شروق العشق مالاخ كوكب
و لَمَّا تَرَكْتُ الخَلْقَ طَرّاً وَجَدْتُهُ
بَدَى الشَّمْسُ وَ الخَلْقُ نَظِيرُ الأَشْعَةِ

لقد سرّري من سنا وجهه السنّي على ما بدى لي في رقادِي يُقِظُنِي

لما هي ممّا تُطفئ حراً لوعثي
و بالانكسار كان من خير عيبية
لكم ما رزقتم من عقارٍ وضيعية
لسان الحروف الراقعات بلكنية
إذا لم تكن أسرار الأسماء مُكنتي
تشم نسيم الحب من روض تربتي

و إن مياه الأبحر لو تراكمست
ولولا انكسار القلب ما يُعبأ به
لنا ما رزقنا من قلوب كسييرة
وكيف أبوح ما بسري و انما
وما تنفع أسماء الأسماء وحدها
إذا ما أتيت راحماً لزيارتني

وفي الصمتِ نطقي انّ ذامن عجائب

وفي غض عيني رُؤيتي فسي رويتني

تسلسل ذاك الدور يومي و ليلتي
جناب الآله لحظةً لفت لحظةً
كما أنّ الأشباح و الأرواح صلّت
كذلك اليه نرجع كلّ لمحنة
على هياةً موزونةً مستد يمسة
بدائع صنع الله في كلّ بدعة
وما الهادي الآ جلوةً منه جلت
و في قربه بُعد و في البعد قربتي
و في القبض والبسط مفاد عقيدتي
وما البسط والقبض سوى بسط قبضة
ففي القدر الفرقان انحاء بسطة
وما بالتجا في صورة ما تسرّت
يُجسمها في الطبع طابع هيئة
وما الجمع الآ الحكم فيه برمة

وفي الذكر أنسي ثم في الانس ذكره
ولست أرى الإنسان غير دعائه
تصلي له سبحانه لست شاعراً
يميت و يحيي كلّ آن نفوسنا
تجدد أمثال العوالم كلّها
تجدد الأمثال على حفظ نظمها
متى غاب حتى أطلب الهادي اليه
خفاء ظهور في الظهور خفائه
و من دأبه أن يظهر ثم يختفي
و في القبض بسط ثم في البسط قبضه
قضاء و قرآن و قبض ترادفت
ففي الروح قبض ثم في القلب بسطه
يمثلها صقع خيالك بعدد ذا
وما هو قرآن فجمع و باطن

وما هو فرقان فشرحٌ وظاهرٌ
وَمَنْ كان عن روح الكتاب بمَعزِلِ
وما هو تفصيلٌ فمرهون كثرية
فَمَا أنتفع من شدِّ حرفٍ ومَدَّةِ
هو الصمد الحق أي الكلَّ وحدهُ
هو الأول في آخر الآخريَّة

هو الصمد الحق فلا ثاني له
و معناه لا جوف له فهو مُصَمَّستٌ
فما ذرَّة الآ حيوَّةٌ تجسَّمت
فصار السَّوى غير السَّوى غير أنَّه
فَمَنْ هو معلول و مَنْ هو علَّةُ
وقد كانت الدنيا غرورًا لأهلها
فتوهمهم أنَّ السَّمواتِ والثَّرى
إذا جاء هم كشفُ الغطاءِ فأنعموا
متى طلعت شمسُ الحقيقة تفضح
وهل أنت الآ الروح والجسم والقوى
فما أنت الآ واحد ذو مراتب
ولا بدَّ من فرقي كشيءٍ وفئيئهِ
هو الصمد الحق كذاك كتابُهُ

وذو الحكم فاق الشمس عند الظهيرة

كذاك النبيُّ الخاتم في النبوة
محمد المبعوث ختم النبوة
هو المعجز الباقي من دين احمد
والإعجاز بالأسلوب أو بالفصاحة
هو الصمد هل كنت من اهل دربة
كذاك كتاب الله من غير لبس
هو نوره المنجي من كل نقمة
أو الأمر في ذاك على نحو صرفة

و معجزه الباقي من فعله ترى
بلا شاخصٍ أو جدولٍ من جد أول
ولكن بنور الله من يشرب رأى
فقام الى العيزاب من أمر ريسه
الى الآن هذا المعجز كان باقياً
فليس نبي بعده فمن ادعى

بيشرب من تعيينه سمت قبلية
بلا ربيع اسطراب أو أي صنعية
مع البعد بيت الله يا حسن رؤية
تعيين سمت القبلة في مدينة
و في الخوض فيه مالنا من وجيزة
هو المتنبى بلا طمث ريبية

على قدر وسعي كان قرآنه معي

فلا خوف من شر النفوس الشريرة

إذا كان بيت أصفر من كتابه
و يامن أراد الاعتلاء الى العلى
فلو لم يكن فينا القبول الى العلى
و حيث بدأ فينا العروج الى الذرى
تفقه بما قد فصل في النبوة
نبوة من كان من الله مرسلاً
و أخرى لمن كان من اهل الولاية
و قد ختم الأولى ظهوراً باحمد
و أما بطونا فهو عين النبوة
و كل نبي كان من قبل يستضيئ
فمن أعرض عن منطلق الوحي الأحمدى
و من آمن في غير نور الولاية
و من لم يكن من حظ عرفانه احتظي
و من لم يكن من ضوء برهانه هتدي

فليس ببيت بل و جار ضبوعية
فطوبى لذات و هي ذات عليية
لما كان قرآن الرسول بقصدوة
لنا في رسول الله تحثيث أسبوة
عليك بما أهديك من غير مهلية
هي الخاصة المقرونة بالشرعية
هي العامة في كل عصر و دوة
محمد المحمود من رب العزة
به يستيرامة بعد أممية
بمشكوة عين الرحمة الأحمدية
فمنسلخ عن فطرة بشرية
فقد خلص من ظلمة مذلمية
فمما استلذ من أفانين حظسوة
فلن يهتدي قط بقطع و بتية

وَمَنْ أَظْلَمُ مَعَّنَ عَلَى اللَّهِ يَفْتَرِي

وَمَعَّنَ رَسُولَ اللَّهِ آذَى بِفِرْيَةٍ

قد ارتحل من غير نص وصية
لمسترشد وهو من أهل الحمية
بمثل الغدير في جد ير الخليفة
باخبارنا الموثوقة المستفيضة
هو وحده كان بهدي الخصيصة
فحاشاي عن بحث عن الأفضلية
وأي جناس بين نور وظلمة
فترتجز في الفضل عند السقيفة
لصح الجوار عند ذا بالفضيلة
بأنهم من كان أولى بخلية
ففي الرسل أوفي النبيين حجتني
على الكل في كل صفات سنية

بأن رسول الله من بين أمته
ولو لم يكن غير الغدير لقد كفى
فكيف نصوص الفرقتين تواترت
ألا وعلي كان يعرف بالوصي
وأنت ترى بين سنام الصحابة
على ما هو المعمول بين الجماعة
لأن القياس صح في ما تجانست
ومن هو أعراب من الناس والوصي
إذا كان جمع كلهم أهل العصمة
فيوزن اولو العزم والمرضى علي
وآدبنا القرآن في الأفضلية
على امام الكل بعد نبينا

وَمَنْ أَظْلَمُ يَا قَوْمٍ مَعَّنَ قَدِ ادَّعَى

إِمَامَةَ دِينِ اللَّهِ مِنْ غَيْرِ عَصْمَةٍ

من اليوم عهد الله يا من ظلمة
نسمة كونا جامعا في الرقيسة
هو الشمس في الآفاق عند البصيرة
ولن تخطوا الأرض من انوار حجة
والسنة النقل على ذلك دلت
سليل رسول الله وابن الأئمة

ومن كان في الأمس على الظلم ناله
ولا بد للاسم الآله من السدي
هو القطب بالإطلاق في كل عالم
وجوده لطف في نظام العوالم
بذا حكم العقل ببرهانه السني
آلاته، والعصر من صلب العسكري

م ح م د المهدى بالحق قائم
بذاك اعتقادي عن صميم معارفي
عليك بدرج الدر نهج الولاية
بذاك اعتقادي من صفايا أدلتي
وأشهد بالله علي ما عقيدتي
بذاك اعتقادي من عطايا جنابه
علي ما هدانا الله جلّ جلاله

بذاك اعتقادي من علوق نفيسة
معارف ما في لُجتي و سفينتي
لما فيه من أسراه المستسرة
بلا دخل تقليدٍ و رسمٍ و سنّة
بلا ريبٍ و سواسٍ بلا شوبٍ شبهة
و خير العطايا للنفوس السعيدة
له الحمد ثم الحمد من غير فترة

تصفحت أوزاق الصحائف كلها

فلم أرفيها غير ما في صحيفتي

أمن مثلها نورٌ بسيط توحدت
تجردها مما هي للطبيعة
يُحبّ البقاء كلُّ شيءٍ بسوسه
كذاك مقام فوق ذاك التجرد
و ما أخبر الكشف الأتم المحمدي
على صورة الرحمن جلّ جلاله
و سبحان ربي ما أعزّ عوالمي
و ما آية في الكون مني باكبيرا
و لو لم يك الانسان من كان حاملا
و محمول الانسان هو العرش قد بدى
ففي الدهر من مثلي و كنت مثاله
و ماء مهين دافق صار عالما
فما هو الانسان جميع العوالم

بشيء إذا قد واجهته لبغية
يُفيد بقاء النفس للأبدية
فأصل البقاء ثابت بالبدية
لها ثابت أيضا بحكم الأدلية
بيان لما في النفس في كل سورة
بدى هذا الانسان من أمشاج نطفة
و أعظم شأني في مكان بُنيتي
و نفسي كتابٌ قد حوى كل كلمة
أمانته من حين عرض الودعة
أي الملك مما اختاره ابن مسرة
و ما تعدل جناتٍ غيري ببهجتي
كبيراً يوازي الكل من غير قلبة
و ما هو الانسان سلالة طينة

وما هو الانسان و الاسماء انما
عجائب صنع النفس يا قوم ماهيه
و للنفس انشاء الذوات على الولاء
و تلك الذوات قد تكون بسيطة
كذا قد تكون ما تلينا من التي
و يا معشر الاحباب من كان فيكمو
و يا امة الاملاك في الارض والسما
و يا مالك الاملاك في الارض والسما
و يا من احب خلقتي نعم ما احب
و يا من اليه الكل ياوى و يلتجى

و يا لهف نفسي لست اعلم ما انا

و لست فهمت مصحفي من قريحتي

تحيرت في أطوار نفسي على الولاء
تجلى لها أسماء يوم القيامة
و قد تهبط منها الى الدرك الأسفل
و قد ملأت اقطار الآفاق كلها
ملائكة الله قوى كل عالم
و ما ملك إلا و فينا مثاله
و معرفة الانسان نفسه انما
و الانسان يزدان بانوار علميه
و صالحة الأعمال بعد علوميه
جناحا العروج نحو أوج المعارج

شروح و تغدو في حضيض و ذروة
و قد بهرت من غيب ذات الهوية
اذا التفتت نحو الحظوظ الخسيسة
ملائكة الله و الأقطار أطست
قد اشتقوا من ملك كما من الوكة
حقيقة شيء تعرف في الرقيقة
هو الحد الأعلى للعلوم الرئيسية
و أنى له الأعراض كانت بزينة
تربها له ايضا من انوار حليية
هما العمل و العلم يا اهل نهية

ولا ينتهي قط كمال الولاية
 ومن جوهر النفس اذا كان كاملا
 ترى بشرا يمشي في الأسواق قد على
 وجسم يدور حول نفس و نفسه
 وللعقل اقبال الى ذروة العلى
 فكيف لنا يرجى العروج الى الذرى
 فان ملت الارواح من سوء دهرها
 ومن كان يرجو الاعتلاء فانما
 ومن سافر صدقا فلا يستريح من

فلا توصف النفس بحدٍ ووقفه
 بدى معجزات مرة بعد مرة
 سنا سره آفاق ما في الخليقة
 الى العقل تنحور رفعة فوق رفعة
 يعاوقه الطبع بأنواع حيلة
 فانه للنفس التي لا طماننت
 ففي جنة الأسفار كانت بنزهة
 يهتئ اسباب الوغى من سرية
 توخ من القيوم طى الطريقه

ترى آدم البرنامج الجامع الذي

حواه نعت الحضرة الأحديّة

وفي عمل البرنامج من صريمة
 عليك بادراك العلوم الرفيعة
 فطوبى لمن نال بتلك العطية
 وقيدك اياه تراه بكتبه
 الى ربك كدحا فتسعى للقيّة
 فقد شهدت عين البقاء بلحظة
 فناء البقاء ليس الا بخطوة
 الى الموطن الأصلي من دار كربة
 الى عقلها فاستخلصت من نقيصة
 وباصح ما في النفس من حسن سيرة
 يدور على الأعمار بين الأجلّة

فلا بد من برنامج في أموره
 و آياك و الفن الذي ليس نافعاً
 و العرفان بالله هو العلم وحده
 و علمك صيد قيد الصيد يافتى
 ويا ايها الانسان انك كادح
 اذا تتجأ في النفس من عرصه الفنا
 أما سيرها من هذه العرصه الى
 اذا وصل النفس الى دار قدسها
 تحولت النفس من النقص قد فنت
 فما الوصل الا الاتحاد بغايه
 و أمر فناء النفس في العقل طالما

له درجاتٌ فوقِ عِدِّ وِحِسْبَةٍ
كَمالاً بِسَرِّ الحِركَةِ الجِوهرِيَّةِ
عَرَفْتُ بِأَنِّي لستَ من ذِي القَبيلَةِ
مَعانِي الوَقارِ والرِضا والسَّكِينَةِ

و بالعمل و العلم نحن صنعنا

فأتھما نفس الجزاء أحييتني

لِمَن كان في الدُّنيا اليَفَ الطَّبِيعَةِ
فَفي الجَنَّةِ الصَّغرى له حَظٌّ نَعْمَةٍ
يُشاهِدُ وَجَهَ اللّٰهِ في كُلِّ وَجْهَةٍ
فَفي الجَنَّةِ الكَبِرى له اى مُلْكَةٍ
الى ذاتِهِ النُّورِيَّةِ السَّرمدِيسِيَّةِ
تَطوَّفُ عليه الحورُ طائِفَ كَعْبَةٍ
فَفي هَذِهِ الأيَّامِ هل زُرِعَ زُرْعَةٍ
و لستَ سِوى افعالِكَ الدُّنيويَّةِ
أوَ الاكْتِسابِ باحتِيايِ وَ خُدْعَةٍ
لِها و عَليها في مِجازاةٍ صَفْقَةٍ
بأَنھما في حَيزِما بِفَجْـسِـوَةٍ
وَ الآفاقِ مِثْلِ الأَنفِـسِ بالسَّوِيَّةِ
ألا مَلَكاتِ عُجَّنتِ بالسَّريرَةِ
فإِما وَجوهٌ مِن وَجوهِ دَمِيمَةٍ
لَعَنَ كائِنَ الأَفْعالِ مِن حَسَنِ شِيمَةٍ
سَريرَتِهِ مِشْحونَةً بِالرَّذيلِيسِيَّةِ

و هذا الفناء ليس في الكلّ واحداً
فَمِن نَقصِها الذَّاتِي كانَت تَبَدَّلَت
مَتى وَاجَهَ اِنوارِ غَيرِ المَعسارِ
و لَمّا رَأيتُ العاشِقَ الحَقَّ قَد دَرِبَت

لِذا كائِنَ الأَلامِ يَومَ القِيامَةِ
و مِن كان ما نَوساً بِحِكمِ مِثالِهِ
و مِن فازَ بِالقَربِ الى الحَقِّ حَقِّهِ
تَوَقَّلَ في العَقْلِ وَ آدَبِ رِعايِهِ
هِيَ جَنَّةُ الذَّاتِ الَّتِي قَد اِضافَها
وَ طافَ على المَعشوقِ لَم يَدِرْ غَيرِهِ
وَ يَومَ الحِصادِ تَحصدُ ما زَرَعْتَهُ
فَلستَ سِوى اَعمالِكَ الأُخرويَّةِ
وَ الاعمالِ إِما الكَسبِ بِالصَدقِ وَ الصِفا
لِذا جاءَ في فَصلِ الخِطابِ المَحْمَدي
فَجَنَّتِكَ وَ النارِ فيكَ وَ تَزَعَمُ
وَ لِجَنَّةِ وَ النارِ فينا مِظاهِرُ
وَ عامِلِ فَعلي كانَ نَفْسَ جِزائِيسِهِ
إِذا فُتِحَتِ عَيناهِ في صُقعِ ذائِهِ
وَ اِما وَجوهٌ مِن حِسانِ كَرِيمَةٍ
سَرائِرُها تُبلى لَه الويلِ لِسِوِ رَأى

تجسّم أعمالٍ فهذا كحَيِّيةٍ
 وذاسْبُعٌ ينحو افتراسَ الفريسةِ
 يميل اليها الطبعُ من غير وحشةِ
 هنا في جماعاتٍ و سوقٍ و سَكَّةِ
 لقد حَسِبَ الظمآنُ ماءً بِقِيعَةٍ

وانت تَرَى الآناسَ في السوقِ قد بدى
 وهذا كخنزيرٍ و ذاك كثعلبٍ
 و شرذمةٌ كانت من اهلِ السعادةِ
 وحشرهم يوم النشورِ كنشرهم
 و اكثر الأعمالِ سرابٌ و انما

تجسّمُ الأعمالِ مِنَ الدِّينِ الاحمدي

تمثّلُ الأعمالِ بهاتي الوتيرةِ

تمثّلُ الايمانَ بصورةِ سُدْرَةٍ
 و طوبى مثل النفسِ طابت بطيبةِ
 ففي قبره كان له سوءُ صَغْطَةٍ
 نَجَحَتْ به في ذاتك بعد صفوةِ
 بتطهير ذاتي من صَبوحِ بشريةِ
 فيالذّةُ قد اقبلتُ صوبَ مُهَجَّتِي
 حبيبُ آله العالمين لِصُحْبَتِي
 على صوتِ داودِ بِاحسنِ لهجَةٍ
 تمثّلُ عذبِ يالها من عُدوبيةِ
 تمثّلها كان تصوّرَ صُورَةٍ
 بل الجسمِ دهريّ فخذُه كدُرّةِ
 فلا بدّ فيها من علومِ غزيرةِ
 و مقعدِ صدقي عند ربِّ البريةِ
 لقد نشأ من صقعِ نفسٍ كنبيةِ
 و بذره خُلِقَ النَّفسِ تمثالِ حَبيةِ

ولست سوى الدِّينِ الذي كنت تعمل
 و أخلاقك الأنهار الاربعة جرت
 و من عامل الخلقِ باخلاقِ سويتهِ
 اذا كنت في برنامجِ التمثّلِ
 تنوّرتُ من نورِ الجمالِ المحمّدي
 سمعتُ بأذاني فصولَ أذانهِ
 بكيتُ بكاءً عاليا حينما قضيتُ
 و يا حسنَ صوتٍ لست أقدر وصفهُ
 و كم نلتُ من امثالِ هذا التمثّلِ
 تجسّمُ الاعمالِ بمعنى التمثّلِ
 فجسّمُ هنا ليس بمعناه العنصريّ
 رموزُ كنوزِ كلِّ ما في الشريعةِ
 ولا بدّ فيها من صفاءِ السريرةِ
 تصوّرها كان تحقّقها السذّي
 و هذا النباتِ كانتِ النفسُ منبتهِ

حبوب و ان قلت لبوب لصحت
تُشخّصُ الأبدانَ من البر زخية
مُشخّصُ الارواح بلا شوب مربية
فحقّ المعاد كان جسمانياً بدى

كما كان روحانياً ايضاً بجملية

كما كنته في النشأة العنصرية
كمالاً و نقصاً عرصاً فوق عرصية
تكونها ممتازة ميز عزلية
تقوم بها نحو ظلال المظلية
ولا كانت الأبدان عنها تخطت
تقلقت الافواه فيه بهفوة
فأحكام الاولى غير ما في الاخيرة
فما الفرق في البين من الأرجحية
فكن من فريق قائلين بفرقية
هي لله يولى صورة فاستقرت
تربها هيولى الصورة المستمصرة
وفي دارها الاخرى ترى من مقولة
وأما في الاخرى فهي فعل لقوة
و نشئكم في منطق الوحي عروتني
هي انما من فعل نفس منيعية
يقلعه باب خبير دون طرفة
لما كان ذا من قوة جسدية

فما تنبت من ارض نفسك انما
وتلك اللبوب عند اهل البصيرة
كما ان نور العلم في النفس انما

فحقّ المعاد كان جسمانياً بدى

وانت بذاك الجسم والروح تُحشّر
والأبدان للانسان طولاً تفاوتت
فاياك و الظن بابدائه على
وتنشأ الأبدان من صقع نفسها
ولا تلك الارواح عن ابدانها خلت
تمايز الارواح و الأبدان طالما
وقد نطق الوحي بالاولى والآخرة
و الآخرة الدنيا على ما زعمتها
فان كانت الاخرى فليست بهذه
وان شئت قلت النفس في الدار هذه
ولكنها في الدار الاخرى بعكس ذا
ولذاتها كانت هنا من مقولة
ففي دارها الاولى انفعال لضعفها
على ذلك الفعل نصوص تضافرت
خوارق عادات كذا معجزاتها
عليك بما في الباب من باب العلم جا
فقلعه ثم قدفه خلف ظهره

لما كان عضو بالغذاء تحركها
ولكن بتأييد قوى ملكوتيه
كذلك الآلام هناك و هيهنا

وقد فسّر القبر لسان الشريعة

باخباره الموصوفة بالوثيقة

فمقبوراً أما في الخصال الحميدة
حقيقته ما ليس عنا بخارج
والأول ما وارى حقيقة ذاتنا
وهذا وذاك بالتشابه هيهنا
وكم من امور هيهنا قد تشابهت
فالإنسان نوع ذو مصاديق هيهنا
وفي النشأة الأخرى هو الجنس قد بدا
ما انت إلا نفس افعالك التي
قيامتنا قد قامت الآن فابصرا
كنون و قلب ثم عرش و حضرة
هي سبعة سبع سماواتك العلى
هي الكلبيات تحتوي جزئياتها
وتلك الاصول فوق ما هو رائج
وفلسفة ذات مراتب عندنا
فلسفة انوارها مشرقية
فإن كان فيها كاملاً ومكتملاً
وفلسفة اخرى هي من ظلالها

ومد فوناً أما في الصفات الذميمة
وخارجه عنا يسمى بحفرة
وما الحفرة إلا الوعاء لميت
كأفراد نوع باختلاف وشركه
تشعبت عند الحشر أنحاء شعبية
باصنافها من أي خلقي وخلقته
بأنواع أوصاف به لا ستجنت
فعلت بطوع واختيار و رغبة
وانواعها الكلية خذ بخمسة
وحمد و اقسام نكاح بنوبه
من الارض فاقراً مثلهن بسبعه
على كثرة من غير حصر وعيقه
على نحوه في الحكمة الفلسفية
وسفساً فها قد عد من سفسطية
وقد نالها من كان من مشرقية
فذاك امام الكل في كل كورة
وذوالظل اصل حاكم في الأظلمة

يسوغ له تبدُّيلُ لفظٍ بِنَلْفِظَةٍ
 واللفظة الأخرى من أي قبيلةٍ
 ببرهانٍ لمَّ أو بانٍ بدقَّةٍ
 فأما بمعلولٍ وإما بعَلَّةٍ
 قد انسلخ بالخرق عين دين فطرةٍ
 بل العقل في النيل به كالذريعةِ

و روحك مشتاقٌ الى سيب رزقِهِ

و جسمك مفتاقٌ الى اكل طعمِهِ

و هذا بما من جنسه في غُضُوضَةٍ
 وقد شبع هذا بمراتٍ لقمَةٍ
 كباره في الحيطَةِ والألوهةِ
 دم الطمثِ من أنبوبةٍ باسمِ سُرَّةِ
 كذلك سُرَاتٍ كثيرٍ الأجنَّةِ
 قد انفتح والسُرَّةُ منه سُددتِ
 ببرنامجٍ في بُكرةٍ وعشيَّةٍ
 وكان سلام الجسم في حفظ صحَّةِ
 قد انجرَّ الأمراضُ اليه بأكليةِ
 فهو حرٌّ بالمعلفِ والعليقةِ
 من السمعِ فالسمعُ فم الأريجِيَّةِ
 به صار ذانطقٍ بإنطاقِ نَيْبَةٍ
 فلا ريبٌ للإنسان ما من مزِيَّةٍ
 مسقى بقلبٍ يغتذي من حظيرةِ

ويستوحش من لفظها المتقشَّفُ
 دليل و برهان و نور و حجة
 و الانسان مفظورٌ لفهم الحقائق
 و طينته قد خُصرتْ بالتعقُّلِ
 فما خالف البرهان الآ معاندُ
 ولا يُنكر العلمَ الشهوديَّ عاقلُ

فذاك بما من سنخه في اعتلائِهِ

ولا يشبع ذاك بانوار رزقِهِ

فذاك وراء الجسم من سُوسهِ السنِّي

وهل تذكر العهد الذي كنت تغتذي

فسرتك كان مدى أشهرٍ فمَّا

و هذا الفم المولود من امرئِهِ

و في الجنة كان الغذاء لأهلها

و دار السلام الجنةُ وهي وصفها

فمن جاوزَ عن مرتينِ غذاءِهِ

ففي الأثر من جاوزَ الأكل عنهما

والانسان قد خُصَّ بأخذ غذاءِهِ

و علمه الله البيانَ بذاتِ الفمِّ

نعم كلُّ شيءٍ انطق الله ذو العلى

سوى تلك الأفواه فم آخر لهِ

بل الكلّ منها كلّ آن تَسْرُوتِ
 وغيره إعداد بأنحاء عُدّة
 دليل على ما فيهما من نظيرة
 غذاء له فاثبت بتلك الدقّة
 فبين الغذاء والمغذي نحو نسبة
 هي كلّها الانوار عند النتيجة
 تعود اليها من صيام وحجّة
 تأتف كالشيطان من فعل سجدة
 صحيفة الأعمال من أعمال سبحة

حظيرة قدسٍ وهي عين حيوته
 وما يدرك القلب فذاك هو الغذاء
 وادراك الانسان جميع العوالم
 ومدرك شئٍ مغتذيه ومدركه
 مغائر شئٍ لا يكون غذاءً له
 وأسرار الافعال العبادية لنا
 وما أمر المولى به فيه حكمته
 وما قدر الانسان وما وزنه اذا
 وما يُعبأ بالمال والجاه لو خلت

وانت تشاء الله ربّ العوالم

فمن سرّك اطلب وجه تلك المشية

كحكم النداء حكم اول وهلية
 شهود العيان أو شهوداً بخفية
 جد اوله كالبحر او كالبحيرة
 وقد جرت عن أصل كنبت فسيلة
 بجد ولك الحق تنادي بخبرة
 ويدعو الآله كالعقول البسيطة
 قديم حد يث ذو سكون وحركة
 سماء وارض جامع كل جمعة
 كتاب حكيم حائر كل حكمية
 به ثم تتلى فيه كل قضية
 ولكنه تعريف رسم بخصلة

وطالب شئٍ واجد الشئ مجمل
 فكيف تنادي الله مالم تشاهد
 هو الصمد لا يعزب عنه خردل
 جداول اخرى ما تربها كأنهر
 فمن وحدة عين الهوية إنكنا
 فالانسان طبع برزخ ومفارق
 بسيط يصير نفس ما يقبل اليه
 نبات وحيوان ونطق ومعادن
 امام مبين فيه احصاء كل شئ
 ويرقى الى ام الكتاب فيتحدد
 وقد قيل فيه فوق حد التجرد

مواصلة الأجساد عند التجاور
مواصلة الأرواح عند اتّحادها
وعند اتّجاه النفس شطر المفاقر
وهذا الفناء ذو مراتب لا تعدّ
وعرض المزاج الآدمي لما يحدّ
هو المركز فالاقرب منه اعتدل
واسباب هذا الاعتدال عديدة
واحوال الآباء كذا الأمهات من
كما أنّ نفخ الروح في الوالدين قد
ففي الأب والامّ تلون نفخه
وما نالني من أنعم الله انتهى
وللشيء انحاء الخزائن رتبته
وما هو فوق العقل أول صادر
هباء يُسمّى الصادر الأول كما

فانّ النكاح جاء اعظم وصلّة
فتنعتّها بالوصلّة المعنويّة
تراها فناءً مثل بحرٍ وقطرة
على حسب احوال نفسٍ زكيّة
وأعدّ له كان لنفسٍ كريميّة
من الأبعد عن هذه المركزيّة
من الفاعلات القابلات العديدة
امورٍ لأصل الإعتدال قويّة
تلون اعني نفخة بعد نفخة
تعالى كما أنّ العياة استشتت
قد اسة ما كانت لأمي العقيليّة
وأم الكتاب اصلها من خزنيّة
فقد صدر عن مكن الازليّة
يُسمّى عماءً في الروايات العديّة

واياك والتسويّف والساعة. دنت

هشاشة سوف ماترى من بقيّة

وما هذه الدآر لنا للإقامة
ولا تصحب الأشرار في أيّ محفل
فلا تترك الأَسْحَارَ إن كنت ساهراً
وإن قيل قد ما للحروب رجالها
ولا تجزعي يا نفس من عوز طارف
وما قيمة الدنيا الدنيّة انما

وقد كُتبت في بابها ادخل لرحلة
ولا تقبل الأفكار من غير نظيرة
ولا تهمل الازكار في أيّ وقعة
كذاك رجالٌ للشريد وقصعة
ولا تفرحي يا نفس من فوز عيشية
ترى ديدن الدنيا اليغاً لسفلة

ثقي بالذي آياه يقصد من سواء
 واياك والدون الذي كان فانيها
 ولا يشتكى الحر من احوال دهره
 وليس مناص من أناس و بأسيهم
 و يا قوم هل من مخلص يرتجى لنا
 لك الويل والتعس لان كنت جائرا
 اذا قيس ذنب ما إلى ذنب آخر
 اذا ما نظرت الله جل جلاله

دعي ما دعاه الغافة من دنية
 عليك بما فيه ابتغاء الأعزّة
 فان هوان الدهر دون لشكوة
 فلا بد من إغماض أوهام فرقة
 أم الحكم أن نرضى بتلك البليسة
 على اضعف المخلوق كان كملية
 فذا عند هذا من ذنوب صغيرة
 ترى كل ذنب من ذنوب كبيرة

و نصبح في امر و نمسي بأخر

نروح و نغدو في الأمانى الرزية

مضى الأمد و الوقت قد أقبل الأبد
 و أقبلت الأخرى فقد حان رحلتي
 كرهت امورا كانت الخير كلنه
 تمنيتها ثم توخيت بعد ذا
 و أمنية فيها الأمان بمعزل
 و كنت ظننت ما ظننت و انها
 فخلت نفسي عن سوى حسن ظنها
 مواعيد عرقوب سمعت و شرها

على ما انقضى العمر لقد ضاع ثروتي
 و أدبرت الدنيا فقد دان ضجعتي
 و أحببت الأخرى و هي عين الكريهة
 بأن لم تك تلك الاماني منيتي
 و أمنية فيها انفعالي و خفتي
 لما نفعت تالله مثقال ذرة
 برمي فعاشت في سراح و فسحة
 أمانى نفس كان فيها منيتي

وقد نالني ريب المنون على الولاء

وأنقذني الرحمن من سوء ميّتي

ولا أقدر تقرير تلك المهالك
 و مشرب يعقوب النبي لمسوردي

ولا أظهر ما عند ربي لحسبتي
 إلى الله يشكو البتّ والحزرة عفتي

جبالٍ وانهارٍ وبحرٍ وأيكنةٍ
 من انّ سنامَ العلمِ ذاقوا مشقتي
 على كلِّ من فاقَ السِّباقَ بسبقيةٍ
 واني قتلت الحيةَ سوءَ قتليةٍ
 وكنت صبيًّا يالها سوءَ لدغيةٍ
 أموتُ وأحيى بُرهةً بعدَ برهةٍ
 وأدخلني في عيشةٍ ما هنيئةٍ
 هي شرُّ حَيَاتٍ عَلَى الأَرْضِ دَبَّتِ
 لَقَالاً هَرَبْنَا من اذِهَا بَثْمِيَّةٍ
 الأوهي أعدى أعدى لِلهلْكِيَّةِ
 الأوهي النفسِ الوَلُوعِ لِلكِبِيَّةِ

و يُخْبِرُكَ عَنْهَا لِسَانَاتُ أُعْيِينِ
 وَلَا بَأْسَ فِي ذَاكَ لِمَا قَدَرُ أَيُّتُهُ
 وَقَدْ شَهِدَ التَّارِيخُ صَدَقًا بِمِثْلِ ذَا
 وَقَدْ لَدَغَتْني حِيَّةٌ فِي جِبَالِنَا
 وَلَدَغَتْهَا قَدِ جَبَلْتَنِي وَشَوَّهْتِ
 لَكُنْتُ مِنْ إِحْرَارِ لَظِي سَمِّ لَدَغِهَا
 وَرَبِّي الرَّحِيمُ قَدْ نَجَانِي مِنَ الأَذَى
 وَلَكِنِّي صرْتُ ابْتُلِيْتُ بِحِيَّةِ
 وَلَوْ تَسْأَلُ التَّنِينِ وَالدُّبَّ فِي السَّمَاءِ
 الأوهي مَا بَيْنَ جَنْبِي قَدْ أَوْتُ
 الأوهي بِالسُّوءِ أَمَارَةٌ فَقَطْ

مضيئا ولم يحصل لنا طول دهرنا

سوى ما درينا حرفة بعدَ حرفة

سوى نحونا جمعَ دفاترُ عصبيةٍ
 تداويرها والخمسة ذات حيرةٍ
 او العدل من بيتين فيه بخصبةٍ
 ومستحصل ما استحصل للصعوبةِ
 ومغنٍ وظلِّي من الهند سيبةٍ
 وحكِّ وإسكافٍ ورُبْعٍ ولِبْنَةِ
 وذا شكلُ لحيانٍ وذا بيت عقليةٍ
 وما هو اصل الاشتغال لِذممةٍ
 وهذا ورود ليس حكم الحكومةِ

سوى صرَفْنَا الفَاظَ بِعُضِّ الطَّوَائِفِ
 سوى ما عرفنا من حوامل أنجم
 سوى سير فيلٍ وفق لوحٍ مربّعٍ
 ولقطٍ وتكسيرٍ اساسٍ نظيريةٍ
 ومفتاحٍ مغلاقٍ لَدَى ذِي الكِتَابَةِ
 وآلاتٍ ارصادٍ كَأَنوَاعِ حَلْقِيَّةِ
 سوى نقطة قرن الغزال ونصرةٍ
 سوى الامتياز بين اصل البرائةِ
 وهذا فراغ ليس حكم التجاوزِ

و بالصورة الفعلُ بَدَى بالضرورة
يُوَازِي بوزن ساعةٍ أو سُوَيْعَةً
كسَجْفٍ تُخِينِ حالِ بيني و شَأوتِي
بل العلم نورٌ في حصونِ امِينَةٍ
إلى منزل الإحسان من نَيْلِ زُلْفَةٍ
بصدقٍ و إخلاصٍ فَرْدٌ بِخَيْبَةٍ
لَمَنْ لَمْ يَكُنْ فِي غَيْرِ إِثْمٍ و حَوْبَةٍ
فَإِنْ لَمْ يَتَبْ فَلْيَفْعَلْ غَيْرَ تَوْبَةٍ
و ما هُوَ فِي التَّصْنِيفِ و العَبْقَرِيَّةِ
و الآفَانِ العَبْدِ فِي نارِ حَسْرَةٍ
لِسانُ الِوَرِيِّ لو كان ضَعْفَ المَجْرَةِ
سَوِي حُبِّكَ المَكْنُونِ فِي حَسَنِ صِيغَتِي

قصيدتي ينبوع الحياة المريحة

لعائرة دهر الدهور قصيدتي

على إثره الأناهارُ الأربعةُ التي
و بين الأناهارِ بتمثيلِ جَنَّةِ
نطقتُ بها من غيرِ ضغطٍ و كُلفَةٍ
لك الشكرُ ما جاء الأصيلُ بِبُكْرَةٍ
و توفيقَ شكرٍ عندِ اقبالِ مُنْحَةٍ

ويا محسنُ أحسنِ الی عبدك الحسن

ومن هو يدعوك بأنحاء دعوة

و كان الهيولي قوةً محضةً فقط
مضى العمرُ فيها ليت شعري بما مضى
لقد صار علمي عائقِي عن مَشاهدي
وما العلم حوز الإصطلاحات يافتني
و إن لم تك النفسُ سراحاً فما لها
و من دَقَّ بابَ التوبةِ و الإنابةِ
و هل جازالاً استغفار أم ليس جائزاً
و من هو قد رُدَّ إلى أرذلِ العمرِ
و فضلُ آلِ العالمين هو الرجاءُ
سُروري بأنِّ الراحمِ هو مالِكِي
ولا يصف معشارَ معشارِ رحمتِهِ
آلهي و من أرجو و ليس لي الرجاءُ

بما عانَ ينبوعُ الحياةِ فقد جرى
بها وعدُ الرحمنِ أهلَ تقائِهِ
آلهي و حيث أنما أنت مُنطقي
لك الحمدُ ما دارَ الجد يدانِ خِلْفَةٍ
و أفرغ علينا الصبرَ عن كلِ مِحْنَةٍ